كلية التربية الاساسية

.....

المرحلة الثالثة المادة :- تاريخ تركيا المعاصر

الفصل السادس عدد الساعات :-٢

مفردات المنهج

اولاً :- انتهاء الحرب العالمية الاولى وبدء التحرير التركية ١٩١٨-١٩٢٢.

١- ادوار حرب التحرير التركية .
٢- مؤتمر ارضروم ، مؤتمر سيواس.
٣- حكوكة انقرة وتشكيل المجلس الوطني الكبير نيسان ١٩٢٠.
٤- هزيمة اليونانيين وانتهاء حرب التحرير .
٥- معاهدة لوزان .
٦- الغاء السلطنة .

ثانياً :- قيام الجمهورية التركية الحديثة .

١- اعلان الجمهورية ت١١٩٢٣.
٢- مهمات المجلس الوطني الكبير في المرحلة الجديدة .
٣- الاحزاب السياسية التركية (حزب الشعب ، حزب الترقية الجمهورية) .

ثالثاً :-التطورات الداخلية التركية ١٩٢٥-١٩٣٣.

١- الحركة الكردية المسلحة ١٩٢٥.
٢- انتخابات عام ١٩٢٧ومنهاج وزارة عصمت اينونو.
٣- اثر الازمة الاقتصادية العالمية على الاوضاع الداخلية التركية .

رابعاً:- أ- السياسة الداخلية التركية ١٩٣٣- ١٩٣٩.

١- القومية التركية وحركة التتريك .
٢- السياسة العلمانية والاجراءات الحكومية لتحديث تركيا .

ب- السياسة الخارجية التركية ١٩٣٣-١٩٣٩.

١- العلاقات التركية – البلغارية .
٢- قضية المضائق التركية ومعاهدة مونترو١٩٣٦.
٣- ميثاق سعد اباد تموز ١٩٣٧.

المراجع المعتمدة :- ايران وتركيا ، د. ابراهيم خليل احمد ، د. خليل علي مراد

تركيا المعاصرة :- د. ابراهيم خليل احمد واخرون .

جـــــامعـــة ديالى
كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ

مكتبة مركزية
لعلوم التربية والدراسات
الإسلامية

محاضرات في مادة

تركيا

المرحلة الثالثة

الفصل الدراسي الثاني

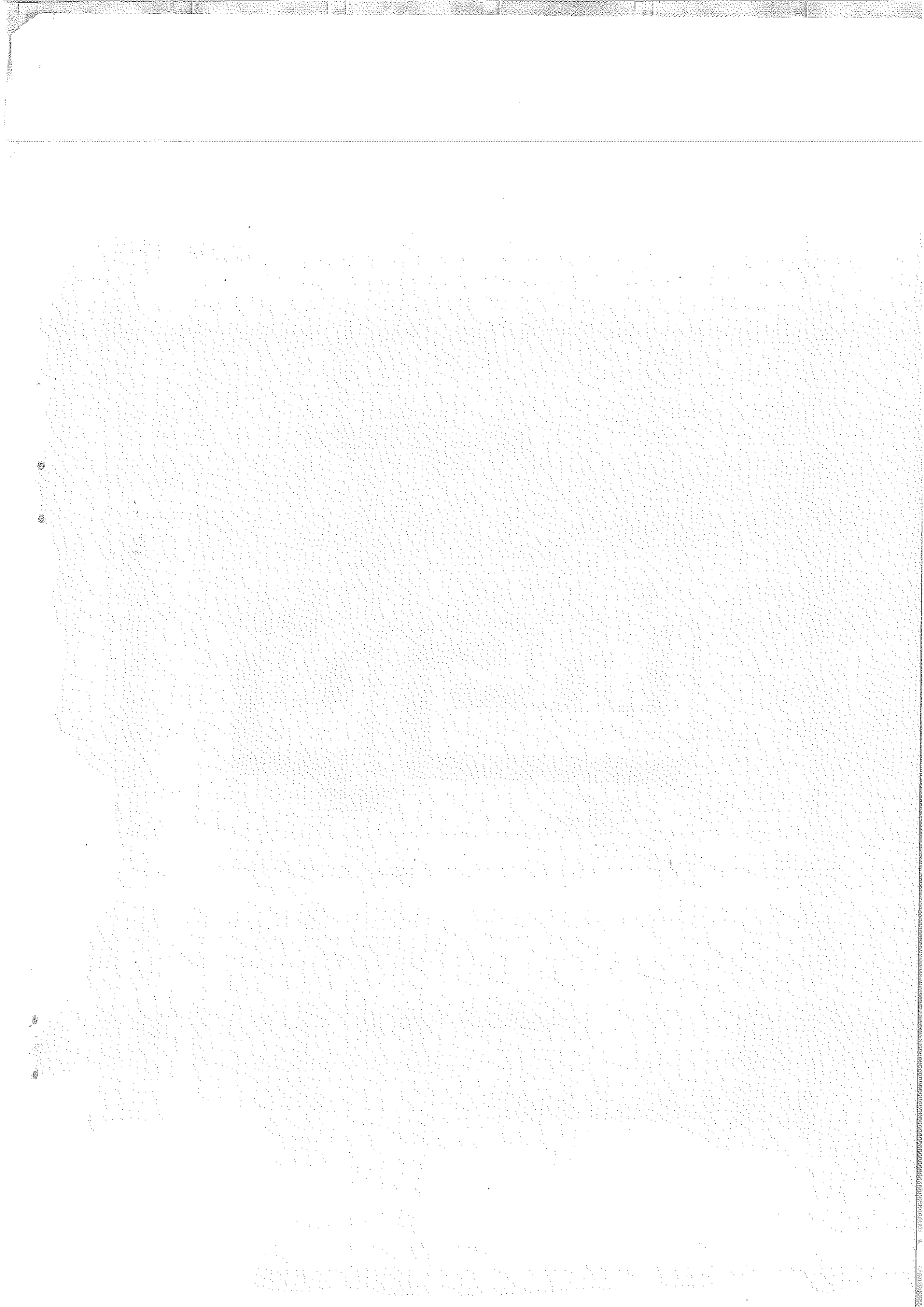

٢٢ صفر
١٧ ربيع
الأول

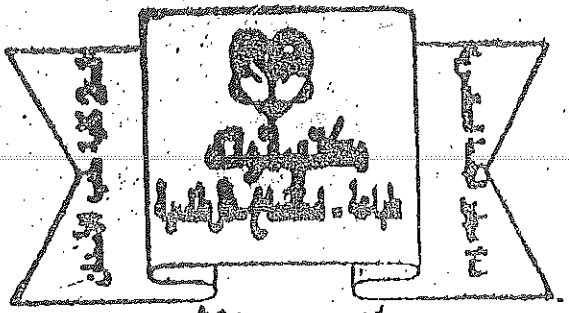

4165814 ملف

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل

ابن أثال وتركيا

دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر

تأليف

الدكتور
ابراهيم خليل أحمد

الدكتور
خليل علي مراد

حقوق الطبع (ح) محفوظة (١٤١٢ هـ-١٩٩٢م)
لدار الكتب للطباعة والنشر
الموصل

لايجوز تصوير او نقل او اعادة مادة الكتاب
وباي شكل من الاشكال الا بعد موافقة الناشر

نشر وطبع وتوزيع
دار الكتب للطباعة والنشر - الموصل
شارع ابن الاثير - الموصل
هاتف ٧٦٣٢٣١
٧٦٣٢٣٥
تلكس ٨٠٩٢

استنساخ توثيقة TST
طباعة وفوتوستيه ٤١٦٥٩١٤

الفصل الاول

سقوط الدولة العثمانية

إذا كانت قضية نشأة الدولة العثمانية (١٢٩٩) لا تزال تثير جدلاً ونقاشاً بين المؤرخين والباحثين المختصين بالتاريخ العثماني[١]. فأن سقوطها سنة (١٩٢٢) واعلان الجمهورية التركية سنة (١٩٢٣)، يعدان كذلك مشكلة للمؤرخين والباحثين في هذا التاريخ، لما تثيره مسألة السقوط من اسباب وعوامل، وما خلفته من تأثيرات، لم تقتصر على تركيا وحسب، بل وشملت كيانات سياسية اخرى في اسيا وافريقيا واوربا[٢].

ضعف الدولة العثمانية ومحاولات اصلاحها:

بدأت الدولة العثمانية، منذ اواخر القرن السابع عشر، تواجه مشاكل عديدة في بنائها الاداري والاقتصادي والعسكري؛ فبعد التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي شملت أوربا، في هذه الفترة، لم تعد الدولة العثمانية قادرة على استيعاب المتغيرات الجديدة. وبدأت تواجه سلسلة من الهزائم العسكرية. فلقد إضطرت الى التوقيع على معاهدات مهينة، ومنها: معاهدة كارلوفتز carlowitz سنة ١٦٩٩ التي سلمت بها المجر الى النمسا، ومعاهدة بساروفتز Passarowitz سنة ١٧١٧ التي فقدت بها جزءاً مهماً في البلقان، ومعاهدة كوجك كينارجي التي أعقبت هزيمتها امام روسيا سنة ١٧٧٤، ومعاهدة ياسي سنة ١٧٩١ التي اذلتها أمام روسيا. كما انكشف ضعفها كذلك في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي لمصر وفلسطين وسوريا (١٧٩٨ - ١٨٠١). وقد اتضحت علامات الانحطاط في تدهور النظام الاقتصادي، وفساد الادارة الحكومية، وتدخل النساء في إدارة امور الدولة، واستمرار الانتفاضات في معظم ولايات الدولة العثمانية[٣].

ولقد شهدت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الثامن عشر محاولات عديدة لاصلاح نظمها ومؤسساتها الادارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق الاسس والاساليب الغربية الحديثة(٤). اذ بدأ بعض السلاطين ورجال السياسة والمثقفين المتنورين المتأثرين بالحضارة الغربية، وفي مقدمتهم مصطفى رشيد باشا رجل الدولة الذي عمل سفيراً لبلاده في باريس، يبحثون عن علاج يستطيعون فيه وقف التدهور، واعادة الحيوية الى الدولة. ونتج عن ذلك حركة لأصلاح الجيش، ونظم الحكم والادارة العثمانية والتي بدأت منذ تشرين الاول ١٨٣٩ واصبحت تعرف باسم التنظيمات Tanzimat(٥). وامتدت كما يذهب الى ذلك بعض الباحثين الى سنة ١٩٠٨ حين اعيد العمل مرة ثانية بدستور ١٨٧٦. بينما يرى آخرون ان الأصلاحات التي قام بها مصطفى كمال اتاتورك بعد الحرب العالمية الاولى تعد امتداداً لحركة الاصلاح العثماني(٦).

ولم يكن من السهل نقل الكثير من القوانين والانظمة التي أصدرتها الدولة العثمانية، على غرار القوانين والانظمة الاوربية، الى حيز التطبيق. فهناك بضعة عوامل حالت دون ذلك، ومن اولها: ضعف الجهاز الاداري، وعدم تعاونه مع الحكومة المركزية في تحقيق الاصلاح، فمعظم الموظفين كانوا غير اكفاء لمثل هذا العمل، اضافة الى انهم لم يكونوا راضين عن بعض الاصلاحات لانها سلبتهم إمتيازاتهم. اما العامل الثاني فتمثل في معارضة رجال الدين والفئات الرجعية للاصلاحات بوصفها مخالفة للشرع الاسلامي ومقلدة للاوربيين(٧).

وثمة عامل آخر لعب دوراً كبيراً في اعاقة نجاح حركة الاصلاحات، وهو التدخل الاوربي المستمر في شؤون الدولة العثمانية وعدم احترام الدول الاوربية للنص الذي التزمت به في معاهدة باريس الموقعة في ٣٠ اذار ١٨٥٦، في اعقاب حرب القرم مؤكداً عدم تدخل الدول الاوربية منفردة أو مجتمعة في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية مهما كانت الاسباب. وكان لهذا التدخل أثره السلبي في الاوضاع الداخلية للدولة العثمانية الى الحد الذي جعل المؤرخين يسمون الفترة الواقعة بين ١٨٣٩ و١٨٧٦ باسم فترة حكم السفراء The Role of Elchis ويقصدون سفراء الدول الاوربية في استانبول وفي مقدمتهم السير ستراتفورد كانتك Canning السفير البريطاني الذي كان يعرف انذاك بالسلطان العثماني غير المتوج(٨).

لقد كان لوقوف بريطانيا وفرنسا مع الدولة العثمانية ضد روسيا في حرب القرم أثر كبير في قوة النفوذ الاجنبي، ومما ساعد على ذلك ان الدولة العثمانية، ازاء ما تعرضت له من

مشاكل ، أصبحت تعاني ازمة مالية خانقة ، الأمر الذي جعلها تطلب من بريطانيا وفرنسا إمدادها بالقروض المالية وهذا ما جعل السلاطين العثمانيين يسعون من اجل إرضاء حلفائهم . ومن جهة اخرى فان الدول الاوربية كانت تضغط باستمرار على الدولة العثمانية لتحقيق مزيد من الاصلاح . ولا تكتفي بهذا ، بل كانت تعرض منهجاً لذلك[٩] . وفي سنة ١٨٦٧ اضطر السلطان عبد العزيز ١٨٦١ – ١٨٧٦ الى اصدار تنظيم جديد للمجلس العالي للتنظيمات بحيث صار يتألف من هيئتين الاولى : ديوان الاحكام العدلية والثانية : مجلس شورى الدولة . وتحت ضغط الدول الاوربية تمثل الرعايا المسيحيون واليهود في هذا المجلس بثلاثة عشر عضواً من أصل عدد اعضائه الخمسين[١٠] . وقد اصبح مدحت باشا ، وهو مصلح عثماني ، ولد سنة ١٨٢٢ وله اراء اصلاحية معروفة أبرزها اقامة الحكم الدستوري ، رئيساً لهذا المجلس الذي مارس عمله بنشاط وأصدر عدداً من القوانين المهمة بين سنتي ١٨٦٨ و١٨٧١ ، ولعل من ابرزها قانون المعارف ، والقانون المدني العثماني[١١] .

وفي عهد السلطان عبد العزيز ، زاد نشاط الشباب العثماني المثقف وسعيه في سبيل الاصلاح . وكانت الصحافة من أهم الاساليب المنظمة الفعالة التي لجأ اليها الادباء والمصلحون لنقد الاوضاع القائمة وللمساهمة في توعية الشعب ، وتحسين الاحوال . وقد لمع في تلك الفترة عدد من الصحفيين والادباء امثال : ابراهيم شيناسي (١٨٢٦ – ١٨٧١) وضياء باشا (١٨٢٥ – ١٨٨٠) ونامق كمال (١٨٤٠ – ١٨٨٠) وعلي السعاوي (١٨٣٨ – ١٨٧٨)[١٢] . ولم يكد ينقضي على تأسيس الصحافة الحرة في الدولة العثمانية غير بضع سنوات ، حتى شعرت الحكومة بخطرها ، فاصدرت سنة ١٨٦٥ قانوناً للصحافة ينظم شؤونها من جهة ويمكن السلطة من ملاحقتها ومعاقبتها وتعطيلها إذا جاوزت الحدود المرسومة[١٣] . ولم يكد يحل منتصف سنة ١٨٦٧ حتى كانت الصحف الحرة جميعاء قد توقفت عن الصدور ، وتشرد معظم الصحفيين الاحرار خارج البلاد[١٤] .

لجأ المثقفون الاتراك الى وسيلة اخرى ، لمقاومة الاستبداد . ولم تكن تلك الوسيلة سوى التنظيم الحزبي . وقد ظهرت بدايات لتنظيمات حزبية اعطاها ، الكتاب الاوربيون إسم « الشبان الاتراك » Young Turks تظهر الى الوجود . ففي حزيران ١٨٦٥ ، تشكلت في استانبول جمعية سرية باسم « جمعية العثمانيين الجدد » . وقد بلغ عدد اعضاءها (٢٤٥) عضواً فقط ، كان معظمهم من المؤثرين فكرياً واجتماعياً . وكان المحرك الرئيس للجمعية ، كاتب وطني هو نامق كمال . وقد كان من بين الذين تعاطفوا معها اثنان من الأمراء العثمانيين تسلما العرش بعد ذلك هما : (مراد الخامس) و (عبد الحميد الثاني) . وبالرغم من ان الجمعية اغلقت سنة ١٨٧٢ إلا أن اعضاءها القدامى استمروا بالعمل والنضال من اجل اقامة ملكية دستورية[١٥] .

لقد استهان السلطان عبد العزيز بالوزراء ، وراح يُصرف الامور بنفسه ، وانتعشت روح الاستبداد لديه .. وتوقفت بذلك كل محاولات الأصلاح . وفي الوقت الذي كانت فيه الحالة الداخلية في الدولة العثمانية تزداد تأزماً ، بدأ بعض رجال الحكم ، وكبار الموظفين من اصحاب الميول الاصلاحية التحررية امثال : مدحت باشا وحسين عوني باشا وخليل شريف باشا وغيرهم يعدون العدة لأجراء تغيير في السلطة . وقد لاحت الفرصة لهم إبّان اشتداد الأزمة السياسية في ايار سنة ١٨٧٦ ، حين اندلعت تظاهرات ضد الصدر الاعظم محمود نديم باشا . وقيل ان مدحت باشا ورفاقه كانوا مسؤولين عن تنظيم واعداد تلك التظاهرات .. وقد سارع السلطان عبد العزيز الى اقالة محمود نديم باشا ، وتشكيل وزارة جديدة برئاسة رشدي باشا ، الا ان التعاون بين الحكومة الجديدة والسلطان كان متعذراً ، فالوزراء لايثقون بالسلطان ولا يركنون اليه ، وهو لايثق بهم ولا يأمن جانبهم .. وقد قوىّ مخاوف السلطان الجو الذي ساد العاصمة ، والمنشورات التي وزعت واصبحت مضامينها تتردد على السنة الناس ومنها (أن الحكم الصالح هو الحكم الدستوري) ، وان السلطة المطلقة التي يستأثر بها السلطان اغتصاب لحقوق الشعب ومخالفة صريحة لأحكام الشرع ، وان الطاعة غير واجبة للحاكم إذا ماأهمل العناية والاهتمام بمصالح الدولة (١٦)

ولقد جاء الانقلاب سريعاً . إذ اخذت الحكومة فتوى من شيخ الاسلام (حسن خير الله افندي) بجواز عزل السلطان . وفي ليلة ٣٠ ايار ١٨٧٦ أحاطت قوة من الجيش بقصره ، وأبلغ الفتوى فرضخ لها دون مقاومة ووقّع وثيقة تنازله عن العرش وتودي بمراد الخامس سلطاناً جديداً ، إلا ان فرحة الاحرار لن تدم طويلا ، فسرعان ماتبين لهم ان مراداً مصاب باضطراب عصبي ، وانه لايصلح للحكم ، فكان عليهم ان يفتشوا عن سلطان جديد . وكان عبد الحميد أخو مراد هو أقرب المرشحين . وبعد موافقة عبد الحميد على شروط الوزراء الاحرار وابرزها اعلان الدستور .. خُلع مراد في ٣١ آب سنة ١٨٧٦ ونُصّب مكانه ، عبد الحميد سلطانا ١٨٧٦ – ١٩٠٩ (١٧) . وقد صدر الدستور الجديد الذي تضمن (١١٩) مادة مقسمة على (١٢) فصلا ، في ٢٣ كانون الاول ١٨٧٦ وقد استهدف ، ضمان الحرية والمساواة أمام القانون لجميع مواطني الدولة العثمانية . كما اباح حرية التعليم ، مع جعله الزاميا على جميع الافراد . وحدد واجبات الوزراء (الوكلاء) والموظفين الكبار ، وضمن استقلال المحاكم ، ونص على تثبيت ميزانية سنوية للدولة ، كما نص على تطبيق النظام اللامركزي في الولايات ، وتأسيس مجلس عمومي (برلمان) يتألف من مجلسين هما : المبعوثان (النواب) والاعيان (الشيوخ) (١٨)

لقد كانت الاوضاع السياسية والعسكرية والمالية في الدولة العثمانية ، عند تولي السلطان عبد الحميد العرش في غاية السوء ؛ فالعجز في ميزانية الدولة ، وصل الى اكثر من خمسة ملايين ليرة ذهبية . اما الديون العثمانية ، فقد بلغت اربعة عشر مليوناً من الليرات الذهبية . كما ازداد نفوذ الدول الاجنبية في اجهزة الدولة ، واشتد نفوذ المحافل الماسونية التي كانت تحميها السفارات الاجنبية ذات النفوذ القوي في العاصمة استانبول انذاك (١٩) .

وفوق هذا ، كان التيار السياسي المتمثل في (جماعة العثمانيين الجدد) والشبان الاتراك Young Turks يتعاظم في الدولة ، والتي باتت تواجه خطر غزو الفكر الاوربي ، وهجمة الغرب العسكرية على الاراضي العثمانية ، وفساد الجهاز الاداري والمالي في الدولة . وكان على السلطان عبد الحميد مواجهة هذه المخاطر والعمل على ايجاد الحلول لمشاكل الدولة الاخرى (٢٠) .

إتجه السلطان عبد الحميد الى وضع مقاليد الامور بيديه ، اعتقاداً منه ان ذلك يساعده في مواجهة الموقف ، فاصدر مرسوماً باقالة رئيس وزرائه (مدحت باشا) في ٥ شباط سنة ١٨٧٧ والتفت الى الصحافة فوضع قيوداً عليها . ويبدو ان اعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية في ٢٤ نيسان سنة ١٨٧٧ كان فرصة اهتبلها عبد الحميد لتعليق الدستور وحل البرلمان الذي لم يجتمع سوى مرة واحدة في ١٩ اذار ١٨٧٧ (٢١) . ثم اتخذ عبد الحميد من فكرة (الجامعة الاسلامية) اساساً لسياسته الخارجية ، وكان لهذه الفكرة تأثير شديد في مواجهة التغلغل الاستعماري الاوربي في الولايات العثمانية ، بحيث ان عبد الحميد استمر في حكمه قرابة اثنتين وثلاثين سنة (٢٢) .

اما المصلحون وجماعة تركيا الفتاة ، فقد بدأوا ينظمون صفوفهم . كما جعل بعضهم من باريس وجنيف والقاهرة مراكز لنشاطه الوطني . وفي الوقت نفسه ظهرت داخل الجيش وطلبة المدارس العسكرية تنظيمات ثورية سرية منها (الجمعية العثمانية للاتحاد والترقي) التي شكلت سنة ١٨٨٩ (٢٣) .

الانقلاب العثماني لسنة ١٩٠٨ : كانت حصيلة العمل الوطني السري نجاح فرع الجمعية في سالونيك ، للقيام بانقلاب في ٢٣ تموز ١٩٠٨ والذي اضطر السلطان عبدالحميد الى إعلان إعادة العمل بدستور سنة ١٨٧٦ . وقد اجتمع مجلس المبعوثان من جديد ، وعلى اثر الحركة المضادة التي حدثت في ١٣ نيسان سنة ١٩٠٩ وتعرف في التاريخ العثماني (الفتنة الارتجاعية) (٢٤) عقد مجلس المبعوثان في ٢٧ نيسان في السنة نفسها جلسة اعلن

فيها خلع السلطان عبدالحميد بتهمة تشجيع الحركة المضادة. وقد تم تنصيب اخيه محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس (١٩٠٩ – ١٩١٨). (٢٥)

لقد سرت نتيجة لهذا التغيير موجة من الفرح والابتهاج في معظم ارجاء الدولة العثمانية املاً في بداية عهد جديد تترجم فيه شعارات الاتحاديين المتمثلة بالحرية والعدالة والمساواة. لكن الاتحاديين سرعان ماعتمدوا سياسة التتريك وتمجيد النعرة الطورانية واستخدموا لتحقيق ذلك الارهاب. ولجأ المثقفون الاحرار من الاتراك والعرب وغيرهم من الشعوب الذين تضمهم الدولة العثمانية، ازاء تلك السياسة القمعية الى تأسيس احزاب معارضة أبرزها حزب الحرية والائتلاف الذي تألف في ٨ تشرين الثاني ١٩١١. وقد نشر هذا الحزب منهاجه السياسي الذي نص على توسيع المأذونية (الصلاحيات) وتفريق الوظائف باستثناء مسائل الدفاع الخارجي او مسائل المنافع المشتركة بين الولايات مع بقاء الرابطة العثمانية، على ان تمنح الولايات استقلالاً اداريا على اساس النظام اللامركزي. (٢٦)

ادت هزيمة العثمانيين امام الغزو الايطالي لليبيا سنة ١٩١١ الى ازدياد المعارضة في البرلمان وتفاقم الصراع بين الاتحاديين والائتلافيين مما اضطر الاتحاديون الى استصدار ارادة سلطانية لحل مجلس المبعوثان في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩١٢ على ان تجري الانتخابات خلال ثلاثة اشهر من تاريخ حل المجلس، ليجتمع مجلس المبعوثان الجديد. وقد اختلفت الانتخابات التي بدأت اواخر كانون الثاني سنة ١٩١٢ عن سابقتها وذلك لان الصراع بين جمعية الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف كان على اشده. وبالرغم من نجاح الاتحاديين في ان تكون لهم اكثرية برلمانية إلا انهم سرعان ماواجهوا مشاكل معقدة. وقد كان للجمعية العسكرية التي تالفت منذ ايار – حزيران سنة ١٩١٢ والتي عرفت باسم ضباط الانقاذ «خلاص كار ضابطان» دور كبير في احداث تلك المشاكل. (٢٧) وكان معظم هؤلاء الضباط من الالبان. وقد اعلنوا تمردهم في الروم ايلي وتركزت معارضتهم حول عدم شرعية الحكومة ومجلس المبعوثان الجديد الذي اقحمت جمعية الاتحاد والترقي اعضاءها فيه، فطالبوا بانتخابات حرة، ودعوا الى عدم تدخل الجيش في السياسة، واوعزوا الى محمود شوكت باشا وزير الحربية بالاستقالة، فاستجاب لدعوتهم في ٢١ تموز سنة ١٩١٢، وتألفت وزارة ائتلافية جديدة برئاسة احمد مختار باشا (ثم كامل باشا من بعده) وحل مجلس المبعوثان، واعلنت الحكومة الجديدة عن عزمها تطبيق مبدأ اللامركزية. (٢٨)

لم تتمكن وزارة ضباط الانقاذ في تنفيذ منهاجها. اذ اطاح بها الاتحاديون بانقلابهم العسكري الثاني في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩١٣ بقيادة أنور باشا. وقد حكم الاتحاديون

منذ هذا التاريخ وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى بشعاراتهم الثلاثة المعهودة ألا وهي : المركزية ، والطورانية ، والتتريك.[٢٩] وتقوم الطورانية على تمجيد القومية التركية والتركيز على قرابة الاتراك العثمانيين مع اخوانهم الطورانيين في اسيا الوسطى.[٣٠] واستندت الحركة الطورانية الى سياسة التتريك. وكان لسياسة التتريك وللحركة الطورانية فلاسفتها منهم يوسف اق جورة اوغلي[٣١] ومن ارائه في هذا الصدد : «ان الذين يرتبطون مع الاتراك بالدين فقط ، وليس بالعرق ، الا انهم قد امتزجوا مع الاتراك الى درجة معينة ، يسهل صهرهم في المجتمع التركي. اما الذين لم يتولد لديهم شعور قومي فيمكن تتريكهم».

اجرى الاتحاديون انتخابات جديدة لمجلس المبعوثان ، واعلنت نتائجها في ٤ كانون الثاني ١٩١٤. وقد مارس الاتحاديون فيها اساليب مختلفة من الضغط ليضمنوا اجراء الانتخابات لصالحهم.[٣٢] ولكن ابناء الحرب العالمية الاولى اخذت تطغى على اخبار مجلس المبعوثان ، فاصدر السلطان محمد الخامس ارادة سلطانية في آب سنة ١٩١٤ تقضي بتعطيل المجلس نظراً لظروف الحرب.[٣٣] وقد سار الاتحاديون بسياسة مركزية اثارت حفيظة القوميات الاخرى في ارجاء الدولة. وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال بردود الفعل القومية لذلك استخدم الاتحاديون الارهاب في فرض سياستهم. كما الغوا جميع الجمعيات القومية العلنية وبدأوا بمراقبة نشاطاتها.[٣٤]

استنساخ توثيق TOT
طباعة وطباعة ٤١٦٥٩١٤

تركيا والحرب العالمية الاولى :

وفي ٤ تشرين الثاني ١٩١٤ ، دخلت الدولة العثمانية الحرب بجانب دول الحلف المركزي وذلك تنفيذاً للمعاهدة السرية المعقودة بينها وبين المانيا في آب سنة ١٩١٤.[٣٥] هذا مع العلم ان الاستعدادات العسكرية العثمانية قد بدأت قبل اربعة اشهر تقريباً من دخولها الحرب رسمياً. اذ شرعت باعلان النفير العام في ٣ آب سنة ١٩١٤ . وقد خلفت حادثة ضرب الموانئ الروسية في البحر الاسود ، من قبل القطعات الحربية العثمانية في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١٤ الموقف الذي ادى الى دخول الدولة العثمانية الحرب. فقد اعلنت روسيا الحرب عليها في ٤ تشرين الثاني ، وتلا ذلك اعلان حرب مشابهة من جانب بريطانيا وفرنسا بعد يوم واحد.[٣٦]

كانت الدولة العثمانية تتوخى من دخولها الحرب تحقيق اهداف عديدة ، (٣٧) لعل من ابرزها :

١- ممارسة سياسة التحريك في جميع انحاء الدولة العثمانية ، وفي الاقطار التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية الاوربية .

٢- تحرير المناطق التي يقطنها الاتراك في روسيا (القفقاس وتركستان) وتوحيدها .

٣- استعادة الولايات التي خرجت من يد الدولة العثمانية مثل مصر وقبرص وليبيا وتونس والجزائر .

٤- اعادة ترسيخ سلطة الخلافة على جميع العالم الاسلامي .

وكان قادة جمعية الاتحاد والترقي ، وفي مقدمتهم أنور باشا وطلعت باشا ، يعتقدون ان تلك الاهداف ، لايمكن تحقيقها إلا بالتعاون مع المانيا . (٣٨) ويبدو أن لمعاناة الدولة العثمانية من القيود الثقيلة المفروضة على سيادتها بوجود نظام الامتيازات الاجنبية ، والحقوق الخاصة الممنوحة للدول الاجنبية دوراً كبيراً في اقرار السياسة التي جعلت قادة الدولة يقدمون على الدخول في الحرب ، خاصة وان مصادر الواردات العامة للدولة تكاد تكون محجوزة من قبل الدول الاجنبية ضماناً لدفع الديون العامة . كما اجبرت الحكومة العثمانية على التقيد ببعض القيود المفروضة عليها فرضا بالنسبة للاقليات الدينية والعنصرية فضلاً عن ان سيادة الدولة على المضايق كانت مقيدة . وهكذا وضع دخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب الالمان ، حداً للتدخل الاجنبي طيلة ايام الحرب في الأقل . (٣٩)

كما سعى أنور باشا وزملاؤه الى استفزاز بريطانيا وحلفائها فقد جرى الغاء الامتيازات الاجنبية . وفي اول تشرين الاول قررت الحكومة العثمانية زيادة الرسوم الكمركية التي كان لايسمح لها ان تزيدها فوق مستوى تعينه الاتفاقيات الدولية . وجرى الاستيلاء على دور البريد الاجنبي ، وتقرر خضوع الاجانب في الدولة العثمانية للقوانين السائدة ، كما تقررت محاكمتهم امام المحاكم العثمانية بدلاً من محاكمهم الخاصة المعروفة بالمحاكم الاجنبية . وأصدر انور باشا وزير الحربية أمراً باغلاق المضايق التركية في وجه السفن الاجنبية ، وذلك رغبة منه في الحيلولة دون تدخل بريطانيا وحليفاتها . وفي ٢١ تشرين الاول ، أصدر انور باشا اوامره للاسطول العثماني في البحر الاسود ، وكان يتولى قيادته الاميرال الالماني سوشون Souchon ببدء الاعمال العسكرية ضد روسيا . وفي ٢٩ تشرين الاول قصف الاسطول العثماني موانئ اوديسا وسباستبول وتوفوروسك ، واغرق عدداً من السفن الحربية وحين لم تجب الحكومة العثمانية على احتجاجات سفراء دول الحلفاء ، أعلنت هذه الدول

الحرب على الدولة العثمانية. كما اعلنت بريطانيا حمايتها على مصر، ثم ضمها لجزيرة قبرص. وبدأت اساطيل الحلفاء في مهاجمة قلاع الدردنيل الخارجية. وقصفت البحرية البريطانية ميناء العقبة.(٤٠)

جاء اعلان الحرب في وقت كانت فيه الدولة العثمانية ضعيفة مفككة يسودها الاضطراب، ومما له دلالته استياء عدد من الوزراء من دخول البلاد الحرب، وتقديم استقالتهم. ومن الوزراء الذين استقالوا من وزارة سعيد حليم باشا: اسكان افندي، وسليم افندي البستاني، شوروك سولو، محمود باشا(٤١) ويبدو ان الرأي العام العثماني، لم يكن يرغب في خوض الحرب، نظراً لما تجلبه للبلاد من ويلات ودمار وفي وقت كان الناس فيه يعانون من جروح حرب البلقانيين ضد الدولة سنة ١٩١٣.(٤٢) إلا ان الرأي العام سرعان ماستشاط غضبا لرفض بريطانيا تسليم سفينتين حربيتين جرى بناؤهما في الترسانة البحرية البريطانية. وقد نجحت المانيا في جر الدولة العثمانية الى جانبها، خاصة وان الالمان كانوا يودون ان يمكنهم التحالف مع الدولة العثمانية من استغلال العراق، والتغلغل في فارس تجاريا وسياسيا، وتوجيه ضربة قاتلة الى الوجود البريطاني في مصر، وتهديد السيطرة البريطانية على الهند.(٤٣)

وضع أنور باشا وزير الحربية، خطة تستند الى قيام القوات العثمانية بالهجوم على جبهتين طويلتين: الشمالية ضد روسيا والجنوبية ضد بريطانيا في مصر. وقد منيت القوات العثمانية باندحارات عديدة في الجبهة الشمالية.. الأمر الذي ادى الى قيام الروس باحتلال ارضروم وطرابزون وارزنجان وموش وبدليس سنة ١٩١٦.(٤٤) كما فشلت خطة انور باشا في الجبهة الجنوبية، ولم يستطيع العثمانيون السيطرة على قناة السويس في ٣ شباط ١٩١٥. وبدأ البريطانيون بالتقدم نحو العراق، فاحتلوا البصرة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٤، ولكنهم حوصروا في الكوت في ٧ كانون الاول ١٩١٥ واضطروا الى الاستسلام في ٢٩ نيسان ١٩١٦(٤٥) وقد حقق العثمانيون نصرا آخر في غاليبولي (جناق قلعة) إذ فشل هجوم الحلفاء البحري على مضيق الدردنيل في ١٩ شباط ١٩١٥، كما إضطرهم الى تجهيز حملة برية في نيسان من السنة نفسها واستمرت المعارك بين الطرفين، وبرزت فيها شخصية قائد عسكري، إشتهر فيما بعد إسمه مصطفى كمال وكان هذا قائداً لقاطع اناتارطة Anafarta. وقد شن هجوما ناجحاً ادى الى استقرار الجبهة مما جعل البريطانيين يصرفون النظر عن العملية باكملها.(٤٦) ونتيجة لهذا الانتصار، رقي الى رتبة امير لواء، وصار يعرف بـ (مصطفى كمال باشا).(٤٧) وكان لانضمام بلغاريا الى جانب المانيا وحليفاتها،

اثر كبير في خسارة الحلفاء في الدردنيل. اذ استطاعت القوات الالمانية، بمساعدة بلغاريا، من اجتياح الاراضي الصربية، ومن ثم تقديم السلاح والمال الى القوات العثمانية. (٤٨)

تركيا وتسويات مابعد الحرب العالمية الاولى :

كان الحلفاء، في الوقت الذي يشنون هجماتهم على ممتلكات الدولة العثمانية يخططون في السر لاقتسام تلك الممتلكات. وكان من ابرز الاتفاقيات السرية التي عقدت خلال الحرب، واستهدفت الدولة العثمانية : اتفاقية استانبول في ١٨ اذار ١٩١٥ ومعاهدة لندن ٢٦ نيسان ١٩١٥ واتفاقية سايكس- بيكو في ١٦ ايار ١٩١٦ واتفاقية سان جان دي موريين ١٧ نيسان ١٩١٧ (٤٩).

وقعت اتفاقية استانبول بين روسيا وفرنسا وبريطانيا وبموجبها اتفق على ان تحصل روسيا على البوغازين واستانبول، هذا فضلاً عن الشاطئ الغربي للبوسفور وبحر مرمرة والاراضي الواقعة في شمال غربي الاناضول على امتداد الساحل من نهر سقاريا الى نقطة تقع عند خليج ازمير والجزر الواقعة في بحر مرمرة وجزيرتي تنيدوس وامبروز الواقعتين في بحر ايجة. كما نصت الاتفاقية على استمرار تقسيم ايران بين روسيا وبريطانيا وفق ماتفق عليه في سنة ١٩٠٧. وفصل الاراضي الاسلامية المقدسة في الحجاز وباقي شبه الجزيرة العربية واملاك الدولة العثمانية الاخرى عن الدولة ووضعها تحت حكم عربي مستقل. واتفق على ان تكون استانبول ميناءاً حراً لدول الحلفاء بحيث تسمح روسيا بحرية الملاحة في البوغازين. (٥٠)

اما معاهدة لندن ٢٦ نيسان ١٩١٥ التي وقعتها بريطانيا وفرنسا وروسيا وايطاليا فقد كانت ثمناً دفعه الحلفاء لايطاليا لقاء انضمامها اليها. وبموجبها تحصل ايطاليا على ليبيا وجزر الدوديكانيز الستراتيجية الواقعة بالقرب من الساحل التركي والتي كانت ايطاليا تحتلها منذ سنة ١٩١٢، وذلك في حالة تقسيم املاك الدولة العثمانية في آسيا بعد الحرب (٥١).

وتعد اتفاقية سايكس- بيكو التي وقعت بين بريطانيا وفرنسا، وانضمت اليها روسيا فيما بعد أبشع صفقة استعمارية في التاريخ الحديث.. وبموجبها تم الاتفاق على ان تحصل بريطانيا على العراق وفلسطين في حين تحصل فرنسا على سوريا وتحصل روسيا على ولايات ارضروم وطرابزون وان وبليس وجزء كبير من شمالي كردستان يمتد الى الحدود الفارسية. (٥٢)

استهدفت اتفاقية سان جان دي موريين المعقودة بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا في ١٧ نيسان ١٩١٧ تصفية الخلافات الفرنسية الايطالية. ولهذا تقرر ان تمنح فرنسا منطقة أضنة، على ان تضع ايطاليا يدها على ماتبقى من جنوبي الاناضول بما في ذلك ولاية ازمير (بشرط ان يبقى الميناء حرا) وذلك فضلاً عن ولاية قونية ومتصرفيات مشتشا واضاليا واجل ومنطقة نفوذ تمتد غربي الاناضول الى مضيق البسفور.(٥٣)

ووعدت بريطانيا الشريف حسين، في حالة اعلانه الثورة على الاتراك، بدولة عربية مستقلة في الشرق. كما وعدت الصهاينة بوطن قومي لليهود في فلسطين.. إلا ان هذه الاتفاقيات، وان وفرت مؤشراً لطموحات الاطراف المعنية، الا انها لم ترسم خريطة مابعد الحرب التي املتها تطورات الاحداث.(٥٤) ففي الوقت الذي كانت تواجه فيه الدولة العثمانية الغزو البريطاني للعراق، والثورة العربية في الحجاز سنة ١٩١٦، نشبت الثورة في روسيا في اذار ١٩١٧ ثم استولى البلاشفة بقيادة لينين على الحكم في ٧ تشرين الثاني من العام نفسه. وبموجب معاهدة برست – ليتوفسك Brest – Litovsk المعقودة بين روسيا السوفيتية من جهة والمانيا وحليفاتها من جهة اخرى انتهت حالة الحرب القائمة بين الطرفين.. وتخلت روسيا عن ولايات قارص وباطوم واردهان للدولة العثمانية.(٥٥)

لقد واجهت الدولة العثمانية، هزائم شديدة في جبهتي العراق والشام. ففي العراق، احتلت القوات البريطانية بغداد في ١١ اذار ١٩١٧ ثم وصلت على مقربة من الموصل في تشرين الاول ١٩١٨.(٥٦) وفي الشام... قامت قوات الثورة العربية، بمساعدة القوات البريطانية من دخول دمشق وإعلان قيام الحكومة العربية فيها. واكملت السيطرة على سوريا وفلسطين وشرقي الاردن للفترة من ٢٧ تشرين الاول ١٩١٧ حتى ٢٦ تشرين الاول ١٩١٨.(٥٧) وعلى اثر تلك الهزائم، اضطرت حكومة الاتحاديين الى تقديم استقالتها في ١٣ تشرين الاول. كما هرب عدد من قادة الاتحاد والترقي، وهم انور وطلعت وجمال، الى خارج البلاد، وشكلت حكومة جديدة في ١٤ تشرين الاول ١٩١٨ برئاسة احمد عزت باشا، وهو احد القادة السياسيين المعروفين انذاك. وقد وافقت هذه الحكومة على قبول شروط هدنة مودروس Mudros (ومودروس ميناء جزيرة لمنوس في بحر ايجة) وذلك في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨.(٥٨)

لقد نصت المدنة على فتح الدردنيل والبسفور، واحتلال الحلفاء لحصونها، ونزع سلاح الجيش العثماني، وتسليم البوارج الحربية العثمانية، وتضمنت حق الحلفاء في احتلال أية نقطة ستراتيجية تهددهم، واستخدام السفن الخليفة للموانئ العثمانية،

واشراف ضباط الحلفاء على جميع السكك الحديد ، واستسلام جميع الحاميات العثمانية في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق ، واستسلام الموانئ العثمانية في شمال افريقيا ، وعلى حق الحلفاء في احتلال اي قسم من الولايات العثمانية الست او احداث اضطراب فيها.(٥٩)

بدأت القوات العثمانية تلقي سلاحها ، واستعد الحلفاء لاحتلال استانبول ، وغيرها من المدن الكبرى. وهكذا أصبحت الدولة العثمانية تحت رحمة الحلفاء المنتصرين ، وبدأت عمليات الاحتلال طبقاً للاتفاقيات التي عقدت اثناء الحرب ، فنزلت قوات الحلفاء في كل الاماكن المخصصة لها. وترأس الاميرال سومرست آرثر كوج كالثورب Calthorpe ، قائد الاسطول البريطاني في البحر المتوسط ، والذي كان يقود حصار الدردنيل ، لجنة ثلاثية عرفت باسم : «لجنة السيطرة الحليفة» تضم مندوبا عن كل من فرنسا وبريطانيا وايطاليا. كما عين مندوبون للاشراف على اعمال الوزارات العثمانية ، واستغلت الاقليات الدينية ، وخاصة الارمن واليونانيون الوضع الجديد لخدمة اغراضها. فرحبت بالمنتصرين كلما دخلوا مدينة عثمانية وقدموا للقائد الفرنسي (فرنشيه دي سيراي) جواداً ابيض امتطاه عند دخوله مدينة استانبول وساريه مقلداً السلطان العثماني محمد الفاتح حين فتح المدينة سنة ١٤٥٣ . وفي ١٥ أيار ١٩١٨ نزلت قوة يونانية الى ازمير تساندها قوات بحرية تابعة للحلفاء ، ووجدت ترحيبا شديدا من جانب اليونانيين الذين سرعان مادبروا المذابح للاتراك في المدينة . واضطرت القوات العثمانية الى رفع العلم الابيض ، وسارت في شوارع المدينة ورجلها يرفعون ايديهم فوق رؤوسهم ، واليونانيون يسخرون منهم ويلقون طرابيشهم الى الارض . وما ان استقرت القوات اليونانية في ازمير حتى اعلنت انها قدمت لاحتلال الاناضول واحياء الامبراطورية البيزنطية.(٦٠)

لقد خلقت حالة التشفي التي صدرت عن الحلفاء وابناء الاقليات الدينية الى نمو روح المقاومة لدى الاتراك الذين بدأوا يشكلون منذ كانون الاول ١٩١٨ جمعيات وطنية محلية اطلقت على نفسها اسم جمعيات الدفاع عن الحقوق Mudafaa – i Hükuk Cemiyetleri وكان هدفها مقاومة المحتلين والنضال من احل الاستقلال. وكان لها فروع في ازمير وتركيا وفي كيليكيا التي جند فيها الفرنسيون فرقة ارمنية مهمتها مساعدتهم في احتلال هذه المنطقة . وفي المناطق الشرقية حيث كان الحلفاء ينوون اقامة دولة أرمنية . وفي استانبول بدأت مجموعات المقاتلين الاتراك النضال وشكل الاعداد لحركة المقاومة الوطنية وذلك من خلال جمعية سرية عرفت بجمعية «القرة قول» . وقد

نجحت هذه الجمعية في تكديس الاسلحة والذخيرة، وحجبها عن انظار سلطات الاحتلال وارسالها الى الاناضول. وضمت المقاومة مجموعات من المتطوعين والفدائيين الاتراك. كما انخرط في صفوفها جنود وموظفون مدنيون وملاك اراضي ورجال اعمال وحرفيون ورجال دين وفلاحون، واعضاء قدامى في جمعية الاتحاد والترقي وغيرها من الجمعيات والاحزاب السياسية الاخرى (٩١).

مصطفى كمال وحرب الاستقلال ١٩١٨ – ١٩٢٣ :

وقع السلطان محمد وحيد الدين (محمد السادس)، الذي تولى العرش بعد وفاة اخيه السلطان محمد الخامس في ٣ تموز ١٩١٨، تحت تأثير الحلفاء، واصدر أوامره بتسريح عدد كبير من القوات التركية، كما منع قواته من التصدي لليونانيين، وفي أيار سنة ١٩١٩ ارسلت الحكومة العثمانية مصطفى كمال باشا الى الاناضول قائداً عاماً للجيش الثالث المرابط في ارضروم وسيواس لحفظ الامن والنظام. وما أن وصل مصطفى كمال باشا الى هاتين الولايتين اللتين كانتا مركزاً لنشاطه، حتى اعلن بأنه، لايمكن ان يقبل هزيمة تركيا. لذلك صمم مع عدد من انصاره على المقاومة، ومعارضة اعمال الحلفاء، غير المشروعة. كما أخذ يهاجم السلطان وحكومته في استانبول، ويصفها بانها واقعة في اسر الحلفاء. (٩٣) وفي ليلة ٢١ – ٢٢ حزيران ١٩١٩ بعث مصطفى كمال تعميماً من أماسيه الى كل المناطق المجاورة أذيع بالشيفرة على الولايات نص على مايلي :

١– ان حكومة استانبول أغير قادرة على تحمل المسؤولية التي اضطلعت بها، وان استقلال الوطن والامة في خطر.

٢– لتحقيق هذا الهدف يجب العمل على انشاء تنظيم قومي.

٣– وعليه، يجب على كل منطقة ان ترسل ثلاثة مندوبين الى سيواس سراً. (٩٤)

اصدرت حكومة استانبول برئاسة الداماد فريد باشا، قراراً عدت فيه مصطفى كمال باشا خارجاً على القانون في ١١ تموز ١٩١٩. أما الوطنيون فقد التفوا حوله وعدوه قائداً لهم، خاصة بعد ان عقد اجتماعاً عاماً في جامع مدينة صاسون الكبير، بقصد اذكاء روح المقاومة في نفوس الناس. كما سارع في الاتصال بكل وحدات الجيش العثماني المتبقية في الاناضول وتراقيا للالتحاق به. وارسل تعليماته الى مختلف السلطات المدنية والعسكرية

الخاضعة لسلطته يطلب منها تنظيم المظاهرات احتجاجاً على نزول اليونانيين الى ازمير، وبدأ توحيد وتقوية مختلف جمعيات (الدفاع عن الحقوق بالاناضول والروملي) بدلاً من تنفيذ الاوامر الصادرة من استانبول بحلها.(٦٥)

دعا مصطفى كمال الى عقد مؤتمر منظم للحركة الوطنية الجديدة في ارضروم في ٢٣ تموز ١٩١٩. وقد اصدر هذا المؤتمر قراراً بالمحافظة على سلامة الاناضول التركي، وبدعوة الشعب التركي والقوات الوطنية للدفاع عنه.(٦٦) وفيما يأتي نص القرارات التي اصدرها المؤتمر:

١) الوطن التركي يشكل وحدة لاتتجزأ.
٢) المقاومة والدفاع ضد كل انواع الاحتلال الاجنبي حتى ولو زالت الحكومة العثمانية.
٣) اذا عجزت حكومة استانبول عن حفظ الأمن، وصيانة استقلاله تؤلف حكومة مؤقتة في الاناضول.
٤) لايتقبل اي انتداب ولا حماية.
٥) العمل فوراً على جمع (المجلس الوطني) ومراقبة اعمال الحكومة.(٦٧)

كما التأم مؤتمر آخر في سيواس للفترة في ٤ الى ٨ ايلول من السنة ذاتها ليصادق على الميثاق الوطني، ويشكل اللجنة النيابية. وفي ١٩ اذار ١٩٢٠ اعلن مصطفى كمال ان الامة التركية قد شكلت برلمانها الخاص باسم المجلس الوطني الكبير Buyuk Turkiye Milli Meclisi. وقد عقد اول جلساته في انقرة بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٢٠ وانتخب مصطفى كمال رئيساً له.(٦٨) لقد كان من واجب المجلس الوطني الكبير تنفيذ الميثاق الوطني الذي تم الاتفاق عليه في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ والمستند الى قرارات مؤتمري ارضروم وسيواس. وقد طالب الميثاق بالحرية والاستقلال التام لجميع الاقاليم الآهلة باغلبية تركية، ومن جملتها استانبول ومنطقتها الممتدة على بحر مرمرة.(٦٩) وفي رأي الوطنيين الاتراك، فان الميثاق يمثل اقصى التضحيات التي تستطيع تركيا تحملها لتحقيق سلام عادل ودائم.(٧٠) وقد نص الميثاق على ستة بنود هي:

١- اذا اقتضت الضرورة، يقرر مصير اجزاء الدولة العثمانية التي تسكنها اكثرية عربية، والتي كانت حين عقد هدنة ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ تحت احتلال القوات المعادية وفقاً لتصويت حر تقوم به سكانها. اما تلك الاجزاء، سواء كانت داخل خط الهدنة المذكورة او خارجه، والتي تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة متحدة بالدين

والجنس والهدف ، ومشربة بعواطف الاحترام المتبادل وبالتضحية ، وتحترم احتراماً كلياً متبادلاً الحقوق القومية والاجتماعية ، والظروف المحيطة بها ، فتؤلف كلا لايتجزأ من الوطن التركي ، لايقبل التجزئة لاي سبب منطقي او ثانوي .

٢ – اما بخصوص ولاية قارص واردهان وباطوم التي أعرب سكانها عن رغبتهم الرجوع الى الوطن الام فان الاعضاء الموقعين على هذا الميثاق يرتأون اذا ماقتضى الامر اجراء استفتاء ثان لهم بحرية تامة .

٣ – يجب تعيين مصير تراقيا الغربية بموجب رأي اهلها .

٤ – المحافظة على سلامة عاصمة الدولة العثمانية وأمنها ومقر الخلافة والحكومة ، وكذلك سلامة بحر مرمرة من الاعتداء الخارجي .

٥ – الاعتراف بحقوق الاقليات داخل الدولة ، طبقاً للمبادىء الدولية وعلى شرط تمتع الاقليات المسلحة في البلاد المجاورة بمثل تلك الحقوق .

٦ – الرغبة في تأمين التقدم الاقتصادي والوطني ، بهدف خلق ادارة نظامية اكثر ملاءمة لروح العصر ، ومعارضة كل تطبيق قضائي أو مالي ، من شأنه عرقلة التقدم الوطني .

ويعد موقعو هذا الميثاق ان الامة لاحياة لها إلا بالاستقلال التام [٧١]

تألف المجلس الوطني الكبير من (٣٥٠) نائبا ، منهم (٢٧٠) من سكان الأناضول ، و (٦٨) نائباً من اعضاء مجلس النواب العثماني السابق و (١٢) من المعارضين السابقين الذين نفوا الى مالطا [٧٢] . وقد اقر المجلس عدة قوانين اهمها قانون الخيانة الوطنية الذي عد كل من يقف عقبة بوجه حكم الشعب خائناً يستحق الاعدام . كما شكل المجلس (محاكم الاستقلال) ومنحها صلاحية اجراء المحاكمات وتنفيذ الاحكام في القضايا التي تعرض عليها وابرزها الهرب من الجيش او معارضة قرارات المجلس أو التجسس [٧٣] . وفي سنة ١٩٢١ أقر المجلس الدستور الجديد الذي خوله الاضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية ، وتقرر رفض كل المعاهدات والعقود والالتزامات التي ابرمتها حكومة استانبول بعد ١٦ اذار ١٩٢٠ . وقد حصر المجلس بنفسه حق عقد الاتفاقيات واقرار القوانين باسم الشعب التركي [٧٤]

اتخذ مصطفى كمال باشا من انقرة قاعدة له . وسعى الى تنظيم قوات المقاومة لمواجهة كافة الاحتمالات ، ومن ذلك استدعاء القوات الوطنية الى انقرة لتلقي تدريبها واستلام سلاحها ، وبالاضافة الى الاسلحة التي سبق للثوار ان استولوا عليها من مستودعات الحلفاء . كان كثير من العسكريين الاتراك قد خبأوا اسلحتهم في الاناضول ولم يسلموها

لقوات الحلفاء[٧٥] وفي ٣٠ نيسان ١٩٢٠ ابلغت الدول الكبرى رسمياً بتأسيس المجلس الوطني الكبير. كما تم بقرار اتخذه المجلس تشكيل مجلس للوزراء في ٢ آيار. وكرد فعل على اجراءات المجلس المذكور اصدرت محكمة عسكرية في استانبول في ١١ ايار حكم الاعدام على مصطفى كمال وعدد آخر من القادة. وصدرت فتوى من شيخ الاسلام في استانبول عدت مصطفى كمال واتباعه خارجين على السلطة الشرعية. ورد الوطنيون على ذلك، بان جعلوا مفتي انقرة يصدر فتوى مضادة، عد فيها فتوى شيخ الاسلام باطلة لانها صدرت في ظل الاحتلال الاجنبي وتحت تهديده[٧٦].

تركيا ومعاهدتي سيفر (١٩٢٠) ولوزان ١٩٢٢ – ١٩٢٣ :

في ١٠ آب ١٩٢٠ وقعت معاهدة سيفر في (سيفر الواقعة على مقربة من مدينة باريس) وقد أملاها الحلفاء على حكومة السلطان في استانبول. وقد وسع هذا الموقف الهوة التي تفصل بين الحكومة العثمانية والمجلس الوطني الكبير، وفي الوقت نفسه شدد في عزيمة الوطنيين على مقاومتها. وتتألف المعاهدة من (١٣) فصلاً و ٤٣٣ بنداً، واهم فصولها الفصلان الثاني والثالث اللذان يحددان في بنودهما حدود تركيا ووضعها السياسي. ويبدو ان الحلفاء ارادوا، عن طريق هذه المعاهدة ليس القضاء على الدولة العثمانية وحسب، بل وكذلك تمزيق تركيا ذاتها وتحويلها الى مستعمرة تابعة لهم، بل حتى انهم لم يتركوا لها مدينة اسطنبول الا شريطة ان تخضع لكل قرارات الحلفاء. وهكذا فان الدول الغربية الكبرى ارادت ان تحقق بواسطة المعاهدة جميع الخطط التي توصلت اليها قبل الحرب وخلالها، وان تضع ايديها على معظم اقطار الدولة العثمانية، وعلى هذا عد المؤرخون معاهدة سيفر على انها خطوة كبرى ولكن الى الوراء، ان لم يكن لشيء فلأنها كانت تضع مفتاح الثروات القومية لمعظم بلدان الشرق الادنى في ايدي الدول الامبريالية[٧٧]. كما نصت المعاهدة، عدا عن التحفظات التي وافق بها الحلفاء، على الاحتفاظ باستانبول عاصمة عثمانية، على تدويل الاراضي المجاورة لها مع لجنة مسيطرة مؤلفة من ممثلي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان وروسيا واليونان ورومانيا وبلغاريا وتركيا. وقد خصصت للمسألة الكردية في معاهدة سيفر، بنود ثلاثة هي (٦٢، ٦٣، ٦٤). وقد صيغت هذه البنود بما يساعد على تحقيق المخططات البريطانية بالسيطرة على كردستان الشمالية، بعد ان وضعت يدها على كردستان الجنوبية. وقد نص البند (٦٤) على مايلي: «اذا بلغ الاكراد

القاطنون في المناطق التي حددها البند ٦٢ ، عصبة الامم ، خلال سنة من التوقيع على هذه المعاهدة ، ان اكثرية سكان تلك المناطق يرغبون في الانفصال عن تركيا ، واذا أقرت عصبة الامم ان هؤلاء جديرون بالاستقلال ، واوصي به لهم ، آنئذٍ فان تركيا تتعهد بقبول تلك التوصية والتخلي عن كل مالها من حقوق في هذه المناطق. واذا تخلت تركيا عن حقوقها هذه فان الدول الحليفة لانضع اي عراقيل في طريق اكراد ولاية الموصل لينضموا بارادتهم الى هذه الدولة الكردية » ويعتقد الدكتور كمال مظهر أحمد[٧٨] ان الحلفاء لم يكونوا يفكرون حقا باستقلال كردستان ، ففي اليوم ذاته الذي عقدت فيه معاهدة سيفر عقدت بريطانيا وفرنسا وايطاليا معاهدة ثلاثية لتقسيم مناطق النفوذ في كردستان الشمالية فيما بينها.

أما بالنسبة لادارة اليونان لأزمير، فقد تقرر أن يجري استفتاء لتقرير مصيرها بعد خمس سنوات ، وتضمنت المعاهدة كذلك تنازل تركيا عن بعض الاراضي والجزر لليونان وايطاليا ، وعلى اعلان ارمينية دولة مستقلة ، واعتراف تركيا بالانتدابات على سوريا وفلسطين، والعراق ، واستقلال الحجاز ومصر والسودان ، وتنازل تركيا عن حقوقها في قبرص ومراكش وتونس وليبيا ، وحماية الاقليات ، وعلى تأليف لجان حليفة مشتركة للاشراف والتنظيم ، ولجنة مالية لمعالجة أمور تعويض الاضرار والدين العام ، واعادة نظام الامتيازات الاجنبية ، واعادة الصفة الشرعية للمعاهدات والامتيازات والشركات لصالح الحلفاء[٧٩]

أقدم الوطنيون الأتراك على الاتصال بالسوفييت وفي ١٢ اذار ١٩٢١ تم التوقيع على اتفاق عسكري وتفاهم بين الطرفين ، عندئذ شعرت حكومة انقرة بالاطمئنان. على حدودها الشمالية ، كما اخذت الاسلحة الروسية تتدفق على انقرة. وفي ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ وقعت فرنسا اتفاقاً في انقرة مع الوطنيين الاتراك ، مؤلفة من ثلاث عشرة مادة ، كانت بمثابة صلح منفرد من جانب فرنسا[٨٠] وقد منحت هذه المعاهدة الاتراك كل مايريدون ، وخاصة في مجال تنازل فرنسا عن المنطقة الشرقية كلها (ولاية ديار بكر وماردين) وعن نصف المنطقة الممتدة بين الحدود الحالية وجبال طوروس والتي تشمل ولاية ادنه بما فيها مرسين – طرسوس. ومعنى هذا ان فرنسا تنازلت بموجب هذه الاتفاقية عن منطقة تراوحت مساحتها مابين (١٠ – ١٨) الف كم٢ بما في ذلك كيليكيه ، والاهم من ذلك كله ان تخطيط الحدود كان من مصلحة تركيا ، ففي الوقت الذي خسرت فيه سوريا بعض مدن المنطقة الشرقية ، زادت نسبة الاتراك في الاسكندرونة من ٢٩٪ الى ٣٩٪. وقد لوحت تركيا لفرنسا بالكثير من الحقوق والامتيازات الاقتصادية

ولاسيما فيما يتعلق بالاستثمار والتجارة. وعلى اثر ذلك قدم الفرنسيون لتركيا كميات كبيرة من الاسلحة والذخيرة، ساعدت الوطنيين الاتراك على مواصلة النضال ضد اليونانيين (٨١). ويفسر الموقف الفرنسي بثلاثة اعتبارات. أولها: ان فرنسا كانت تمتلك امتيازات اقتصادية وثقافية في الدولة العثمانية وكان من شأن التوسع اليوناني في الاناضول ان يشكل تهديداً لها. وثانيها: ان الفرنسيين كانوا غير مرتاحين لتزايد قوة بريطانيا في الشرق الاوسط ولا يرحبون بمساعدة الانكليز لليونانيين. واخيراً فانهم كانوا ينظرون الى الموقف في الاناضول بعين الواقع، ويرون ان الحلفاء لايمكنهم ان يفرضوا شروطاً قاسية على الاتراك الذين لاشك سيقاومونهم، في الوقت الذي سيعجز فيه اليونانيون عن فرض شروطهم دون مساعدة الحلفاء الذين لم يكونوا على استعداد لذلك. وهكذا اعترفت فرنسا بالميثاق الوطني التركي، وتخلت عن معاهدة سيفر، وتفرغت بعد ذلك لمواجهة الحكومة العربية في دمشق برئاسة الأمير فيصل بن الحسين (٨٢). أما الايطاليون فقد انسحبوا من المناطق التي احتلوها في جنوبي الاناضول، وتخلوا عن كميات من الاسلحة للوطنيين الاتراك مما عزز مركزهم وجعلهم يقررون استكمال تحرير الاناضول واراضي تركيا الاوربية (٨٣).

لقد كان لتلك التطورات السياسية اثر كبير في تقوية مركز الحركة الوطنية التركية.. فبعد ان اشترك الوطنيون الاتراك مع الروس في اسقاط الجمهورية الارمنية التي قامت في القوقاز، وامكن لعصمت باشا (عصمت اينونو) ان يوقف الزحف اليوناني في معركتي اينونو (كانون الثاني – نيسان ١٩٢١) اوقع الاتراك بالارمن هزيمة فادحة.. وجرى التحول نحو الغرب لمواجهة اليونانيين الذين حاولوا غزو الاناضول. وفي معركة سقاريا (٩–١٣ أيلول ١٩٢١) قاد مصطفى كمال القوات التركية واحرز نصراً كبيراً جعل اليونانيين يتقهقرون صوب شواطئ البحر المتوسط (٨٤). وقد قرر المجلس الوطني الكبير منح مصطفى كمال لقب (الغازي) أي المجاهد. وفي ٩ أيلول ١٩٢٢. دخل الاتراك ازمير وطردوا الجنود اليونانيين منها. وفي اواسط تشرين الاول ١٩٢٢ وصل رفعت باشا الذي عين والياً على تراقيا الغربية الى استانبول وذلك للاجتماع بالحلفاء والنظر في أمر توقيع معاهدة جديدة للصلح بعد أن اصبحت معاهدة سيفر، اثر رفضها من قبل الوطنيين الاتراك غير ذات موضوع (٨٥). وفي مودانيا، بدأت المفاوضات بين رفعت باشا وممثلي الحلفاء في استانبول اسفرت عن توقيع المعاهدة في ١١ تشرين الاول ١٩٢٢. واهم نقاط المعاهدة مايلي: بعد ابرام الهدنة تعاد تراقيا حتى مارتيزا الى تركيا، ولكن الى ان تعقد معاهدة الصلح تبقى الجيوش التركية في الاناضول، ولاتدخل الى تراقيا أية قوة نظامية سوى الدرك، وتبقى قوات الحلفاء الموجودة

في استانبول وضواحيها في مراكزها ومعنى هذا ان حكومات الحلفاء، اعترفت بعودة السيادة التركية الى استانبول، ومضيق البوسفور والدردنيل وتراقيا الشرقية[٨٦]. ولما كانت الدعوة الى المفاوضات قد وجهت الى حكومتي انقرة واستانبول، فقد قرر المجلس الوطني فصل السلطنة عن الخلافة وكان غرضه من هذا إفهام الحلفاء، بأنه لن يقبل بأن يذهب وفدان: وفد من استانبول وآخر من انقرة للتفاوض في لوزان[٨٧]. وفي الاول من تشرين الثاني ١٩٢٢ شرع المجلس الوطني الكبير قانونا عد فيه نفسه صاحب السلطة العليا في البلاد، والغى السلطنة وجميع القوانين التي شرعتها حكومة استانبول منذ ١٦ آذار ١٩٢٠. وحينما اعلن رفعت باشا في ٥ تشرين الثاني ان حكومة استانبول لم تعد موجودة، وافق مندوبو الحلفاء السامون على الاوضاع الجديدة، التي خلفتها الانتصارات التركية[٨٨] وفي ١٦ تشرين الثاني اتهم المجلس الوطني الكبير، السلطان محمد السادس بالخيانة لكنه هرب في اليوم التالي الى مالطا على ظهر المدرعة (ملايا) البريطانية، بعد أن أحس بانه اصبح غريباً في استانبول وعندئذ غدت حكومة انقرة الكمالية، المنافسة لحكومة استنبول، هي الحكومة الوحيدة في تركيا[٨٩].

مؤتمر لوزان وصلح لوزان

وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣، جرى التوقيع في لوزان بسويسرا على معاهدة لوزان[٩٠] وكان الاعتراف باستقلال تركيا السياسي وسيادتها على اراضيها اهم نصر احرزته تركيا في هذه المعاهدة[٩١]. فقد اعترفت دول الحلفاء المنتصرة بسيادتها على تراقيا الشرقية والمضايق، واستنبول وشبه جزيرة غاليبولي، وازمير، وكيليكيا والولايات الجنوبية الشرقية في الاناضول وادرنة وبعض الجزر الصغيرة الواقعة على بعد (٣) أميال من الساحل الاسيوي لتركيا. وتم جلاء قوات الحلفاء عن منطقة المضايق واستانبول. هذا فضلاً عن الاراضي التي لم تتعرض لاحتلال القوات الاجنبية. وقد تنازلت تركيا عن إدعاء اي حق لها في العراق وسوريا وفلسطين وشرقي الاردن ومصر وشبه الجزيرة العربية، وليبيا، وقبرص، وجزر الدوديكانيز[٩٢].

استنساخ ثوتة TST
طباعة وقرطاسية
٤٦٥٩١٤

الهوامش

(١) الى محمد فؤاد كوبرلي ، وهو مؤرخ تركي معاصر، عدة محاضرات في جامعة السوربون سنة ١٩٣٤ لمناقشة مسألة نشأة الدولة العثمانية . انظر: محمد فؤاد كوبرلي ، قيام الدولة العثمانية ، ترجمة احمد السعيد سليمان ، (القاهرة ، ١٩٦٥).

(٢) تأسست الدولة العثمانية سنة ١٢٩٩ وسقطت سنة ١٩٢٢ .. وعلى مدى الـ (٧٠٠) سنة هذه تقريباً ، كان من الطبيعي أن تهتم الدولة العثمانية اهتمام الباحثين لسببين أولهما : اتساع رقعتها التي كانت تمتد الى قارات ثلاث هي اسيا واوربا وافريقيا. وثانيها ترابط جميع الدول الاوربية الكبرى تقريباً في شؤونها الداخلية والخارجية وخاصة خلال السنين الثلاثمائة الاخيرة. انظر: جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر خياط ، ط ١ ، (بغداد ، ١٩٦٤) ، ص ١٩

(٣) للتفاصيل انظر: ابراهيم خليل احمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ، (الموصل ، ١٩٨٢) ، ص ص ١٧٧ – ١٧٨

(٤) للتفاصيل حول الاصلاحات العثمانية انظر:
R.H. Davison, Reform in the Ottoman Empire 1856- 1876), (Princeron; 1963); Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turky, Lodon, 1961).
Geoffery Lewis, Modern Turkey, London 1974), p. 44

(٥)

(٦) للتفاصيل حول الموضوع انظر: شفيق جحا ، التنظيمات أو حركة الاصلاح في الامبراطورية العثمانية ، ١٨٥٦ – ١٨٧٦ ، مجلة الابحاث ، بيروت ، السنة (١٨) ، الجزء (٢) ، حزيران ، ١٩٦٥ ، ص ١٠٨
Lewis , op. cit., p. 108

(٧)
Lord Eversley, The Turkish Empire, Its Growth and Decay, (london, 1959), p. 480

(٨) انظر:
Bernard Lewis, op. cit, p. 118

(٩) انظر
Davison, op. cit., p. 304

(١٠)

(١١) جحا ، المصدر السابق ، ص ١١٥

(١٢) المصدر نفسه ، ص ص ١١٩ – ١٢٠

(١٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٠

(١٤) المصدر نفسه ، ص ١٢١
Geoffery Lewis, op. cit., p. 46

(١٥)

(١٦) أنظر: جحا ، المصدر السابق ص ص ١٢٩ – ١٣٠

(١٧) انظر: محمد فريد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، (بيروت ، ١٩٧٧) ، ص ص ٣١٩ – ٣٢٦

(١٨) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol, II, (Cambridge, 1977), pp. 174 – 178.

(١٩) انظر: محمد حرب عبد الحميد ، المعالم الرئيسة للأسس التاريخية والفكرية لتركة حزب السلامة في تركيا ، في : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ندوة اتجاهات الفكر الاسلامي المعاصر، البحرين ٢٢ – ٢٥ شباط ١٩٨٥ ، (الرياض ، ١٩٨٧) ، ص ص ٤٣١ – ٤٤٠
Shaw and shaw op. cit,. vol, II, pp. 180 – 182

(٢٠)

(٢١) احمد ، المصدر السابق ، ص ٢١٣

استنساخ توتة
طباعة وطباعة
٤١٦٥٩١٤

الفصل الثاني

قيام الجمهورية التركية

اعلان الجمهورية:

دخلت القوات التركية استانبول في ٦ تشرين الاول ١٩٢٣ وأصدر المجلس الوطني الكبير قانوناً جديداً، نص على جعل مدينة (انقرة) عاصمة رسمية لتركيا بدلاً من (استانبول) التي كانت تحمل ذكريات الدولة العثمانية[١].

وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ عقد المجلس الوطني الكبير، جلسة تاريخية، أعلن فيها قيام (الجمهورية التركية)[٢]، وفي الساعة الثامنة والنصف مساء اليوم نفسه، انتخب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية. وفي اليوم التالي كلف مصطفى كمال ورفيقه في السلاح، عصمت باشا، بتشكيل أول وزارة في العهد الجمهوري. وقد ضمت، بالاضافة الى عصمت باشا الذي تحمل مسؤولية وزارة الخارجية، أحمد فريد بك للداخلية، وسيد بك للعدل، وكاظم باشا للدفاع الوطني، وحسن فهمي بك للمالية، ومصطفى نجاتي بك للتعليم، واحمد مختار للاشغال العامة، وحسن حسني بك للتجارة، ورفيق بك للصحة، ومصطفى فوزي افندي للشؤون الدينية[٣].

وفي ٣ اذار ١٩٢٤ اجتمع المجلس الوطني الكبير، وقرر الغاء الخلافة ونفي الخليفة عبد المجيد افندي بن السلطان عبد العزيز، الذي عين خليفة في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٢ الى مدينة نيس بفرنسا[٤]. وكان المجلس قد اختاره بعد هروب السلطان محمد وحيد الدين (محمد السادس) ومنحه لقب «خليفة المسلمين وخادم الحرمين الشريفين» وهكذا انتهت ازدواجية الحكم في تركيا واصبحت حكومة انقره هي الحكومة الوحيدة. وفي ٢٠ (نيسان) ١٩٢٤ صدر الدستور الجديد المؤلف من (١٠٥) مواد والذي كان يشبه الى حد

كبير دساتير القرن التاسع عشر الليبرالية ويبلور نوايا الصفوة التي تأخذ بطريق التحديث[٥] . وقد اكد بان السلطة العليا للشعب الذي يمثله المجلس الوطني الكبير (البرلمان) وهو يجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية (المواد ٣ ، ٤ ، ٥) . ويحقق المجلس الوطني السلطة التشريعية مباشرة (المادة ٦) . اما السلطة التنفيذية ، فتكون عن طريق رئيس الجمهورية ، ومجلس الوزراء (المادة ٧) . واعطى دستور سنة ١٩٢٤ صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية ، فهو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة . ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء ، الذي يختار وزراءه ثم يعرض على رئيس الجمهورية أسماءهم للحصول على موافقته عليهم ومعرفة رأيه بهم . ويوقع رئيس الجمهورية قرارات مجلس الوزراء ، ويرفع تقارير سنوية للمجلس الوطني الكبير عن نشاطات الحكومة . كما اعطى الدستور مجلس الوزراء مسؤولية الادارة العامة لشؤون البلاد . وبموجب الدستور جرى تقسيم اداري جديد في تركيا . واكد الدستور على الحرية الشخصية وحرية المعتقد والفكر والكلمة والاجتماع[٦] .

لقد اعد دستور ١٩٢٤ شكلاً قانونياً للدولة التركية الحديثة . إذ امتاز باتباع النمط الديمقراطي الليبرالي الغربي . وقد رُتب بعناية فائقة كي يتفادى وضع سلطة كبيرة في الجهاز التنفيذي للحكومة ، وتركيز السلطة الحقيقية في المجلس الوطني الكبير ، والذي يحق له تعديل وتفسير والغاء القوانين وعقد اتفاقيات ومعاهدات السلم مع الدول الاخرى ، وكذلك اعلان الحرب وتدقيق القوانين المعدة من قبل لجنة خاصة حول ميزانية الدولة . كما ويحق له الموافقة على ، أو رفض جميع العقود والامتيازات ، واعلان العفو العام والخاص وتبديل او تخفيف العقوبات وتنفيذ احكام الاعدام الصادرة عن المحاكم . ومما يلفت النظر في الدستور احتواؤه للنظام الذي يقوم على اساس (وحدة السلطات) التي تعني أن جميع السلطات تتركز في المجلس الوطني الذي ليس بالامكان حله ، ما لم يقرر المجلس نفسه ذلك وفي ظروف خاصة للغاية . أما بشأن سلطات رئيس الجمهورية فقد كانت بموجب هذا الدستور محددة بشكل واضح .. ومع ان مصطفى كمال قد تخطى مراراً الحدود المقامة عليه من الدستور، لكنه في الواقع لم يحاول مطلقاً تعديل اي نص في الدستور بما يتناسب واحتياجاته العملية حيث انه كان متمسكاً بالمبدأ الذي يقول بان تقدم تركيا يجب ان يساير التبني التدريجي للمبادئ الديمقراطية المجسدة في الدستور . ولم يرد في الدستور اي ذكر لسلطة دينية ، باستثناء المادة التي تشير الى ان الاسلام دين الدولة الرسمي[٧] .

تأسيس حزب الشعب :

شعر مصطفى كمال ، باهمية التنظيم السياسي. فبعد الانتصار الكامل على المحتلين الاجانب ، على الصعيدين العسكري والدبلوماسي ، أسس مصطفى كمال حزباً جديداً باسم (خلق فرقة سي) أي حزب الشعب[٨] . في ٢٠ تموز ١٩٢٣ أي قبل اعلان الجمهورية. وفي اثناء مفاوضات لوزان ، وضع له منهاجاً قصيراً ظل في الاجمال اساس منهاج الحزب. وقد جرت انتخابات سنة ١٩٢٣ على اساس هذا المنهج الذي تتلخص بأمرين اولهما : ان الحزب يأخذ على نفسه توطيد حكم الشعب ، وممارسة الشعب لهذا الحكم بنفسه ، وترقية تركيا حتى تصبح دولة عصرية ، وجعل القانون هو الحاكم المطلق. وثانيها ان حق الشعب في نظر الحزب ، هو ان يكون افراد الامة متمتعين بمساواة مطلقة تامة ، وبحرية مطلقة تامة ، وبحق مطلق تام ، ولا يعترف الحزب باي تفاوت طبقي او طائفي او عنصري او اقتصادي بين أفراده من شأنه الاخلال بمساواة الجميع وحقوقهم وحرياتهم[٩] .

وقد عقد الحزب مؤتمره الاول في ١٥ تشرين الاول ١٩٢٧ ، وتقرر ان يعقد الحزب مؤتمراً كل أربع سنين. وفي المؤتمر الاول تقرر منهاج الحزب ونظامه الداخلي وشعاره المؤلف من أربعة سهام ترتكز على الاركان الأربعة التي وصف بها نظام تركيا الحديث وهي : الجمهورية والملية والشعبية والعلمانية. واضيف ركنان آخران خلال المؤتمر الثاني الذي انعقد في سنة ١٩٣١ وهما : الدولية والانقلابية. وكانت هذه الاركان في صلب الدستور سنة ١٩٢٧ فاصبحت اساس نظام الدولة كذلك وهي : «ان تركيا جمهورية مُلية ، شعبية ، دولية ، علمانية ، انقلابية»[١٠] .

لقد شرحت هذه الاركان شرحاً رسمياً في المناهج الرسمية . وقد اقتبس محمد عزة دروزة هذه الشروح في كتاب «تركيا الحديثة»[١١] وكما يلي :

جاء في شرح (الجمهورية) :

ان الحزب مقتنع بان أحسن شكل يضمن توطد حكم الامة وسلطانها على أفضل وجه هو الجمهورية ، وهو متمسك بهذا الركن بكل قوته ، ومستعد للدفاع عن النظام الجمهوري وصيانته بكل وسيلة

وجاء في شرح (المُلّية) :

ان الحزب بعد الاحتفاظ بطابع الامة الخاص وهويتها المتميزة المستقلة اساساً جوهرياً ويدرك ان الملية اساس جوهري لوصول الامة الى ارقى درجات التقدم الانساني ، والامة التركية ، وهي تحتفظ بصفتها الملية في صلاتها مع الامم الاخرى . ولا تضمر اي سوء لأحد ، وانما تود ان يكون لها صفة مميزة في خدمة الانسانية وحضارتها . ويقرر حزب الشعب في حقل الملية تحسسه بحس الاخوة والمحبة نحو جميع الاتراك الذين يعيشون تحت حكم دولة اخرى ، ولكنه على كل حال ، لا يرمي الى ادخالهم في نطاق نشاطه السياسي . والمفهوم الصحيح الذي يعتنقه الحزب للملية ، هو اعتبار كل من يتكلم اللغة التركية ، وينشأ نشأة تركية ، ويعتنق ، الوطنية التركية ممن يعيش ضمن حدود الجمهورية ، مواطناً تركياً مهما كان عنصره ودينه ومنشؤه .

وجاء في شرح (الشعبية) :

ان مصدر الارادة والسياسة هو الامة ، وتنظيم واستعمال هذه الارادة والسيادة من قبل الدولة نحو المواطن ، ومن قبل المواطن نحو الدولة ، وقيام كل من الطرفين بواجباته الكاملة نحو الاخر ، هو اساس جوهري للحزب . والحزب يُعد من حق افراد الشعب ، ويفهم من مفهوم ركن (الشعبية) أن يكون جميع الافراد متساوين امام القانون مساواة مطلقة لا تتحمل اي فرق او امتياز عائلي او طبقي . ومن مبادىء الحزب الاساسية ، ان لا يُعد الشعب في الجمهورية مؤلفاً من طبقات مختلفة متفاوتة وانما هو مؤلف من مجموعات مقسمة اقساماً متنوعة منبعثة من طبيعة اختلاف ظروف الحياة والعمل والقابلية مثل أقسام الزراع ، والصناع ، والتجار ، والموظفين ، وأصحاب المهن الحرة ، واصحاب الاعمال ... الخ . وان انقسام هؤلاء حسب طبيعة اعمالهم هو ضروري للحياة ، ولسعادة كل منهم .

والهدف الذي يستهدف الحزب من هذا الركن هو : اقامة التضامن الاجتماعي مقام النضال الطبقي ، وايجاد الانسجام بين مختلف العاملين على اساس تبادل المنافع ، وعدم تناقضها . فلن يكون هنالك مجال لفكرة مصلحة اقليمية خاصة ولا امتياز إقطاعي عائلي ولا حركات عمالية مستندة الى المكاثرة والتضامن التي تحاول الاملاء والفرض ، فيحل العنف محل العمل القومي ، ولا هضم حقوق العمال من قبل اصحاب رؤوس الأموال مستندين في ذلك الى ثرواتهم وقوتهم .

وجاء في شرح (الدولية) :

ان من اسس واهداف الحزب ان تصل الامة التركية في برهة قصيرة الى مستوى عالٍ من الحضارة والرفاه بالعيش وان يصل الوطن التركي الى مستوى هذا المضمار كما ينتفع في جميع جهود ومساعي وقابليات الافراد والجماعات سوّية. ويسعى الحزب الى جعل الحكومة تقوم بوسائلها ومالها بكل مالا يقوم به الافراد أو مالا طاقة لهم على القيام به من الاعمال الاقتصادية والصناعية، قياماً حسناً. هذا مع جعل الحكومة تقوم بواجباتها الطبيعية في تشجيع المساعي وتعضيدها وتنظيمها. و (الدولية) لاتعني اي نفع خاص سري أو علني لاي كان. كما انها لاتستهدف التناقض مع المساعي الفردية، او اي عمل يتعارض مع مصلحة الامة. كذلك فانها لاتستهدف قط مناوأة المساعي الفردية ولا عدم الاعتراف بالملكية الفردية، ولا حصر جميع وسائط ومنابع الانتاج في يد الدولة.

وجاء في شرح (العلمانية) :

ان الحزب قد قبل، كمبدأ أساس، ان تقوم قوانين الدولة وانظمتها على أساس مايقرره العلم والفن وينسق مع أصول الحضارة الحديثة ومقتضياتها. وهو يعد الدين أمراً وجدانياً له حق الصون من كل تجاوز وتدخل مادام في نطاق القوانين، كما انه يرى ان فصل الدين عن امور السياسة، والدنيا وسيلة رئيسة لتقدم الامة وسموها ونجاحها في كل حال واتجاه. وهو يعد صيانة اللغة القومية والثقافة القومية من تأثير اللغة والثقافة الاجنبية الذين يمكن ان يأتي عن طريق الدين أمراً ضرورياً لمصلحة الامة التركية في حالها ومستقبلها. ومعنى العلمانية ومداها ان لايكون للدين اي تأثير في امور الدولة وشؤون الدنيا، وحرية الدين الوجدانية التي هي من أهم الحقوق العامة يجب ان تضمن على أوسع شكل واتمه، على ان انتساب شخص ما الى نوع معين من العقائد او عدم تدينه لايعد مزية او نقصاً في حد ذاته في الحياة الاجتماعية او الحياة القومية.

وجاء في شرح (الانقلابية) :

ان الحزب لايرى ضرورة للانسياق في امور الدولة وفق التدرج. وهو موقن بوجوب اخلاصه لفكرة الانقلاب الذي حققه بما قدمه من ضحايا وجهود وبوجوب الدفاع عنها والاستلهام منها، ونحن مدينون بما تم للوطن من خلاص وما وصلت اليه الامة من موقع اجتماعي رفيع، وما سارت فيه من طريق معبد مخضود الشوك الى روح الانقلاب وفكرته. ومن اجل هذا، فالانقلابية هو شعار سمو الامة. ويجب ان تظل كذلك.

لقد كتب الكتاب والمؤرخون والسياسيون الاتراك اكثر من كتاب ودراسة ، في هذه الاركان وشرحها ، واشاروا الى مابينها ، وبين انظمة الحكم المعروفة من توافق أو تعارض حتى ان بعضهم تحدث عما يمكن تسميته بالنظام الكمالي (كماليزم Kemalism) ، كما اصدرت قيادة حزب الشعب ، نصوصاً اخرى مقتبسة من منهج الحزب واهدافه واسسه وبعضها جاءت مضافة الى الاركان الستة) او معقبة عليها. وأبرز هذه النصوص (١٢).

١- ان شكل ادارة الامة التركية يجب ان يقوم على اساس وحدة القوى. والسلطة الحاكمة فيها واحدة وهي للأمة دون ماقيد او شرط. والمجلس الوطني الكبير (البرلمان التركي) يمارسها بالنيابة عن الامة ، وتتجمع في يده صلاحيات التشريع والتنفيذ معاً. اما صلاحية التشريع فيمارسها بنفسه. واما صلاحية التنفيذ فيمارسها بواسطة من يختارهم هو من بين اعضائه من رئيس الجمهورية ومن يختارهم من هذا لهيئة الوزارة. والحزب مقتنع بان هذا الشكل ، هو أحسن اشكال الدولة.

٢- ان صيانة حرية المواطن الشخصية الاجتماعية ، وحق مساواته وحصانته وتصرفه التملكي من الاسس المهمة للحزب. وكل هذا يجب ان يكون ضمن كيان ونطاق سلطان الدولة ، وان لايكون نشاط الافراد الشخصيين أو المعنويين مناقضاً للمصلحة العامة. والقوانين يجب ان تسن على هذا الاساس. والحزب لايفرق في هذا بين المرأة والرجل. ويرى الحزب ان الانتخاب على درجتيه هو الأوفق الذي يتسق مع ظروف الحياة الاجتماعية في البلاد ، ويضمن انتخاب المنتجين اناساً يعرفونهم معرفة جيدة.

٣- ان المحاكم مستقلة استقلالاً مطلقاً دون قيد أو شرط.

٤- ان هدف التربية والتعليم هو تنشئة جيل جمهوري ملي شعبي دولي علماني انقلابي وايجاد اتساق تام بين مختلف درجات التعليم واقامته على اساس الخصائص القومية ومحبة الوطن والامة والعائلة والتضامن الاجتماعي ، والعناية بتحسين اللغة القومية وتكاملها وجعلها قومية بحتة ، ولتعميم التعليم الابتدائي ومدته خمس سنين بين جميع ابناء الوطن ذكوراً واناثاً. وبذل الجهد في التعليم المتوسط والثانوي على اوسع مايمكن وتوسيع مدى التعليم العالي وتسهيله لمختلف الطبقات ، والاهتمام بالتعليم الفني والصناعي للذكور والاناث على السواء ، وتوسيعه وترقيته والعناية بالفنون الجميلة والمنظمات والمساعي الكشفية والرياضية والقومية- والاجتماعية وتوطيد فكرتها ، وتشجيع الترجمة والتأليف والنشر والقراءة بمتنوع الوسائل ، وانشاء مكتبات في كل من أنحاء البلاد لتعضيد (بيوت الشعب Halkevleri) وهي بيوت

اسسها مصطفى كمال سنة ١٩٣٢ كمراكز تجمع ثقافية تلقى فيها المحاضرات وتقام المعارض وتعرض المسرحيات وتمارس الالعاب الرياضية. وكانت هذه البيوت، بمثابة بؤر وطنية خدمت الاهداف السياسية لحزب الشعب وخاصة في مجال التحديث[١٣].

٥ – ان من غايات الحزب واهدافه تنشيط التوفير، واعتبار ذلك غاية وطنية وقومية. وكذلك يستهدف تسهيل التسليف الزراعي والتجاري والصناعي وذلك لتقوية نشاط الحركة الاقتصادية. ويرى الحزب وجوب الاهتمام لايجاد التوازن في الميزان التجاري بين الاستيراد والتصدير حفظاً لثروة البلد، وترويجاً لغلاتها ومنتجاتها، وبث الفكرة التعاونية الزراعية، والاصلاحات الزراعية، وتوفير التسهيلات والحماية للزراع ووسائلهم ومنتجاتهم، وتشجيع صغار الصناع والمنتجين وحمايتهم. وتوزيع الاراضي على المحرومين والراغبين في الحياة الزراعية، وتقوية الحركة الصناعية وحمايتها بحيث تتطبع البلاد بطابع صناعي قوي ومثمر، الى جانب طابعها الزارعي، وبما يسد حاجة البلاد، ويحفظ الثروة القومية ويسهل تشغيل الايدي العاملة الوطنية وحماية العامل التركي، وايجاد الانسجام بينه وبين صاحب العمل بحيث نضمن التعاون بينهما لخير الحركة الاقتصادية والبنيان الاجتماعي، وتنشيط الحركة التجارية وتنظيم التجارة الخارجية، وتقوية شبكة المواصلات الحديدية والبرية والبحرية وتسهيل الانتفاع بها في النشاط الاقتصادي.

٦ – يستهدف الحزب، توطيد هيئة الدولة والقانون في تشكيلات الحكومة والمحاكم مع ضمان الطمأنينة لكل افراد الامة وتوطيد نظام العائلة كأساس لحياة الشعب الاجتماعية والصحية ومكافحة الامراض المحلية والسارية، وحماية الطفولة، والعمل على زيادة عدد السكان، ومساعدة المواطنين الاتراك في الخارج للعودة الى وطنهم، واستلهام حاجة الشعب وفكرة تكامل يقظته، ودقته في وضع القوانين وترقية الموظف، وحماية جميع صنوف الشعب والحيلولة دون اي صراع طبقي بينها، ومنع التكتل الطبقي تأمينا لهذه الغاية، ومنع تسرب السياسة الى جميع الطلاب، وتشجيع النشاطات الرياضية والثقافية، ومنع قيام مؤسسات دولية او منظمات على اساس مقاصد تتجاوز حدود الوطن، واناطة مساعي التضامن الدولي، والانتساب للتشكيلات الدولية بقرار وموافقة هيئة الوزارة. والحزب يُضمر كل حب واهتمام لكل منظمة نافعة وخيرية تقوم في البلاد على اختلاف مقاصدها، ولكل نشاط نافع وخيري يبذله المواطنون افراداً وجماعات.

٧- إن السلام في الوطن ، والسلام في العالم ، هو المبدأ الدائم للحزب . واذا كان الشق الثاني هو خارج ارادة الحزب ، فانه سيهتم به كل الاهتمام للاحتفاظ بالسلم الوطني مالم يضطره ذلك الى الاخلال بموجبات الشرف والمصالح الحيوية . ومسألة الدفاع الوطني ، من أولى المسائل التي تشغل سياسة الحزب ، لذلك وتحت احتمال الانتقال الى حالة الحرب مضطرين ، فان سياسة الحزب تكمن في تقوية وسائل الدفاع الوطني ، وابقاء جيش قوي في حالة الاستعداد . وفي هذه الظروف يهتم الحزب بالوحدة الوطنية والانسجام فيها كل الاهتمام ، ويكافح كل مايمكن ان يؤدي الى التفرقة والشقاق ، ويجعل هذا فوق كل شيء . كذلك فان سياسة الحزب هي بذل اكبر الجهود لتوسيع الانتاج الزراعي والصناعي والمعدني وحتى يمكن الاعتماد عليه في سد حاجة الوطن نفسه ، وحتى يمكن تأمين حياة ذوي الأيراد المحدود والطبقات الفقيرة بكل وسيلة .

كان تأسيس حزب الشعب الجمهوري ، ايذاناً بانتهاء عمل «جمعيات الدفاع عن حقوق الاناضول والروميللي» ، لانجازها الغاية التي شكلت من اجلها وهي طرد قوات الاحتلال ونيل الاستقلال . وقد كان الهدف من تأسيس حزب الشعب هو : «المحافظة على نتائج النصر ، ووحدة الشعب» . وقد حرص مصطفى كمال على ان يكون الحزب دعامة وقاعدة شعبية يستطيع من خلاله بناء تركيا الجديدة . لذلك بذل جهداً في خطوتين اولهما : السعي للبدء بحملة اعلامية جماهيرية بقصد كسب الشعب وتشجيعه على الانتماء للحزب الجديد . وثانيها حل المجلس الوطني واجراء الانتخابات النيابية . وقد تحققت الخطوة الاولى في سلسلة من الخطب والاحاديث التي القاها مصطفى كمال في تجمعات شعبية في المدن التركية ، اما الخطوة الثانية فقد تمت بعد ان اصدر المجلس الوطني في الاول من نيسان ١٩٢٣ قراراً بأجراء الانتخاب ، على ان يجتمع المجلس الجديد في الاول من حزيران ١٩٢٣ [١٤] .

كان مصطفى كمال ، يعتقد بأن استقلال تركيا ماهو الاخطوة باتجاه اقامة دولة حديثة في تركيا على اسس المبادئ العقلانية [١٥] . لذلك قام بتنفيذ سلسلة من الاجراءات والتغييرات التي استهدفت اقامة دولة علمانية عصرية ومن ذلك الغاء وزارة الاوقاف في ٣ آذار ١٩٢٤ ، وتحويل مواردها الى الخزانة العامة للافادة فيها في تمويل سياسة الدولة . والغاء وظيفة شيخ الاسلام ونقل الاشراف على المدارس الدينية الى ادارة التعليم الرسمي التي اصبحت مسؤولة عن التعليم العام [١٦] . وفي ٨ نيسان ١٩٢٤ الغيت المحاكم الشرعية واقر قانون تشكيلات المحاكم . كما اغلقت التكايا وزوايا الدراويش وحرّمت جميع

الطرق الصوفية وذلك في اعقاب حملة شديدة شنها عليها مصطفى كمال اتاتورك نفسه[١٧] . وفي ١٩٢٦ تبنت الدولة مجموعة من القوانين السويسرية وذلك كبديل لمجموعة القوانين السائدة انذاك والمعروفة بـ (مجلة) الاحكام الشرعية[١٨] .

أقر في سنة ١٩٢٦ قانون العقوبات الجديد الذي اعد على اساس قانون العقوبات الايطالي.. وصدر قانون للزواج المدني ومنع تعدد الزوجات . وفي ١٠ نيسان ١٩٢٨ الغي نص الدستور الذي يعد الاسلام ديناً رسمياً للدولة ، وتحولت تركيا الى دولة علمانية كما أبطل استعمال التقويم الهجري، واقتصر على التقويم الميلادي، واستعمل النظام المتري في المقاييس والموازين، ووضعت ارقام للمباني والمنازل، واطلقت اسماء على الشوارع وفقاً للنظام الاوربي[١٩] ، كما اتخذت حركة اقتباس المدنية الغربية مظهراً خارجياً، حين فرضت القبعة الاوربية لتحل محل لباس الرأس الوطني السابق المعروف بالطربوش. وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٢٨ شرع بتطبيق الابجدية اللاتينية في الكتابة التركية بدلاً من الحروف العربية[٢٠] . وخلال السنوات الواقعة بين ١٩٢٨ و ١٩٣٤ سنت الحكومة مجموعة من القوانين وضعت المرأة التركية على قدم المساواة مع الرجل ومن ذلك إعطاؤها حق المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية في البلاد[٢١] .وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٤ نبذت الالقاب القديمة مثل (باشا) و (افندي) و (بيك) و (خانم) التي كانت تدلل على مكانة اجتماعية معينة واستبدلت بلقب (Bay) اي السيد و (Bayan) اي السيدة وهي القاب كانت معروفة بين الاتراك قبل الاسلام. وعلى الرغم من هذا التغيير، فقد ظلت الالقاب القديمة هي الشائعة فترة من الزمن فليس من السهولة تغيير العادات الاجتماعية بمراسيم. هذا فضلاً عن ان دائرة هاتف استانبول ظلت حتى سنة ١٩٥٠ تستخدم الالفباء التي تستند الى الاسماء الاولى للاشخاص[٢٢] . اما بالنسبة لمصطفى كمال فقد خلع عليه المجلس الوطني الكبير لقب اتاتورك اي ابو الاتراك «كتعبير عن اجلال الامة وعرفانها لجميل اعظم ابنائها على الاطلاق». واصبح عصمت باشا رفيق اتاتورك يُعرف بـ (عصمت اينونو) نسبة الى قرية اينونو الواقعة في غربي اسكيشهر والتي وقعت بالقرب منها معركتان من ابرز معارك حرب الاستقلال، واحرز فيها عصمت انتصاراً ساحقاً[٢٣] .

وفي حزيران ١٩٣٥ جُعلت العطلة الرسمية الاسبوعية من الساعة الواحدة من يوم السبت حتى صباح يوم الاثنين، بدلاً من يوم الجمعة الذي كان يعد منذ سنة ١٩٢٤ يوم العطلة الرسمية[٢٤] .

لقد كانت غاية زعماء الاتراك من الاتجاه نحو الغرب، تتلخص في محاولة فصل تركيا عن ماضيها المرتبط بالدولة العثمانية .. ومن هنا فان معظم التغييرات كانت مجرد تقليد للجانب المظهري من قيم الغرب وقوانينه ومؤسساته[٢٥]. هذا فضلاً عن ان معظم الناس في تركيا، لم يكونوا انذاك متحمسين، لهذه التغييرات، خاصة في الريف، حيث كانت المقاومة لها شديدة[٢٦]. ومن هنا فان تلك الاجراءات لم تؤد، كما ظهر ذلك واضحاً، الى تغييرات جذرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وظلت مشكلات كثيرة تنتظر الحل، كالمشكلة الزراعية، وقضايا التنمية والتطور الصناعي وبناء السكك الحديد. كما لم تعالج مشكلة الديون الخارجية التي بلغت انذاك (٨٦) مليون ليرة ذهبية، وكانت تمثل بحق، عبئاً ثقيلاً على الدولة.. وظلت فئات واسعة من السكان تعاني من الفقر وضنك العيش، لذلك تولد لديها من اسباب الاستياء الكثير[٢٧].

وفيما يتعلق بالنظام السياسي، والتوجه الديمقراطي لتركيا، يمكن ان يلاحظ بان مجمل التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها تركيا منذ بداية الحركة الوطنية تدل بوضوح على وجود انحراف عن اسلوب الحكم الديمقراطي وفق النمط الليبرالي الغربي على أقل تقدير، فاسلوب الادارة السياسية للدولة التركية كان أقرب الى صيغة الحكم الفردي منه للحكم الديمقراطي. حتى ان بعض الكتاب[٢٨] ذهب الى ان مصطفى كمال حكم تركيا، معظم فترة وجوده في السلطة، كديكتاتور. لكن ديكتاتورية مصطفى كمال، وان كانت حازمة، لكنها لم تكن قاسية او عدوانية. خاصة وان شخصية مصطفى كمال كانت قد فرضت نفسها تماماً على المؤسسات الحزبية والرسمية للدولة[٢٩]. فعلى سبيل المثال هيمن مصطفى كمال على المجلس الوطني الكبير، وحزب الشعب. وحتى المعارضة التي سمح بها مصطفى كمال، والممثلة انذاك بحزب الترقي الجمهوري Terakkiperver Cumhuriyet Firkasi والحزب الحر الجمهوري Serbest Cumhuriyet Firkasi كان لها دور مرسوم ومحدد[٣٠]. فحزب الترقي الجمهوري اسسه اثنان من كبار قادة الجيش هما: كاظم قرة بكر باشا، وعلي فؤاد باشا في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٤. وقد ترك هذان القائدان الجيش، وعادا الى المجلس الوطني الكبير لكي يقودا حركة المعارضة. وقد استهدف هذا الحزب تحقيق احترام اكبر للقيم السائدة في المجتمع التركي، وللمبادئ الليبرالية سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي[٣١]. وقد تعرض هذا الحزب، بعد ان خرج عن الدور المرسوم له الى الحظر. اذ استغل مصطفى كمال حركة الاكراد التي قادها المعارضون لاتجاهاته المركزية واصلاحاته العلمانية، وخاصة اصحاب الطرق الصوفية في ريف الاناضول[٣٢]. ليعلن حالة الطوارئ، وليصدر قراراً بحل حزب الترقي، والقاء القبض على عدد من اعضائه، لينفرد حزب الشعب في الميدان[٣٣].

اما الحزب الحر الجمهوري الذي اسسه علي فتحي اوكيار[٣٤] فكان الحزب المعارض الثاني. وقد اتخذ الحزب من جريدة Yarin اي الغد، والتي صدرت في استنابول منذ مطلع سنة ١٩٣٠ لسان حاله. وكانت اخت مصطفىٰ كمال (مقبولة) أول امرأة التحقت بالحزب الجديد[٣٥]. وقد استهدف هذا الحزب العمل على توطيد الحريات العامة، وخاصة حرية الفكر والصحافة، ومراقبة السلطة التنفيذية وتصرفاتها، وتوسيع صلاحيات المجالس البلدية ومجلس الولايات وسرعان ما تسللت العناصر المحافظة الى الحزب فبدأ يبتعد عن الاسس الجمهورية والقومية والعلمانية التي التزم بها عند تأسيسه. لذلك واجه مقاومة السلطة، فاضطر علي فتحي اوكيار الى ان يرسل رسالة الى وزير الداخلية في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠ يعلن فيها، حل الحزب، لان تركيا، على حد تعبيره، لم تكن مستعدة لقبول النظام الديمقراطي. وهكذا فرض الكماليون سيطرتهم الكاملة، وقمعوا كل معارضة سياسية او وطنية[٣٦]. لذلك بدأت منذ تشرين الاول ١٩٢٤، حركة استقالات واسعة من حزب الشعب. وكان من ابرز المستقيلين: حسين رؤوف، واسماعيل جنبلاط والدكتور عبدالحق عدنان. ومع هذا فان تلك الاستقالات لم تكن عقبة امام عصمت اينونو للحصول على ثقة الاكثرية في حزب الشعب، الذي اصبح اسمه منذ ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٤ حزب الشعب الجمهوري[٣٧].

لقد كان للتركيب الاجتماعي، والظروف السياسية السائدة انذاك في تركيا، اثر كبير في التوجهات العامة للنظام ذلك ان اية محاولة لتحليل البناء الاجتماعي في الدولة التركية، تكشف بان (٨٠٪) من المجتمع التركي كانوا من الفلاحين الذين يعانون من الفقر والامية والمرض، الامر الذي انعكس سلبياً على مقدرتهم في المشاركة في الحياة السياسية. ولكن هذا لم يمنع مصطفى كمال من ان يقود اولئك، وينظمهم للدفاع عن ارضهم وتحريرها من سيطرة القوات الاجنبية، ويصنع منهم، بالتالي، امة حديثة[٣٨].

(٥ حزيران ١٩٢٦) معاهدة بين العراق وتركيا تنازلت فيها الحكومة.

علاقات تركيا الخارجية:

أقامت تركيا خلال الفترة التي اعقبت اعلان الجمهورية، علاقات دبلوماسية مع العديد من بلدان العالم. كما عقدت بعض المعاهدات مع البلدان المجاورة، لحل المشاكل المعلقة ومن ذلك معاهدة ٥ حزيران ١٩٢٦ التي انهت مشكلة الموصل بين تركيا من جهة والعراق من جهة اخرى. وقد تنازلت تركيا في هذه المعاهدة عن ادعاءاتها في الموصل،

١٨/ تموز/ دخول تركيا عصبة الامم
١٨/ تموز/ ١٩٣٧ ميثاق سعد اباد تركيا والعراق وايران وافغانستان.

وحصلت كجزء من التسوية لحل المشكلة، على تأكيد اشراكها بنسبة عشرة بالمائة من حصة العراق من امتياز النفط المعطى لشركة النفط التركية ولمدة خمس وعشرين سنة (٣٩).

كما وقعت تركيا معاهدة مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٢٥، حصلت تركيا بموجبها على بعض الفوائد الاقتصادية، وفي مقدمتها الحصول على قرض مقداره (٨) ملايين دولار ذهبي، وذلك لتصدير الصناعة فيها. هذا فضلاً عما حققته من اطمئنان على سلامة حدودها الشمالية (٤٠).

وفي ١٨ تموز ١٩٣٢ قبلت تركيا عضواً في عصبة الامم (٤١). وفي سنة ١٩٣٤ في حلف البلقان. ومن اجل فرض سيادتها الكاملة على اراضيها ومياهها الوطنية، تمكنت تركيا من الحصول على مكاسب مهمة حول السيادة على المضايق. اذ اتيح لها الاشراف الكامل على المضايق، بموجب ميثاق مونترو Montreux Convention، الذي وقع في مدينة مونترو السويسرية سنة ١٩٣٦. وكان من نتائجه كذلك ظهور تقارب شديد بين كل من تركيا وفرنسا وبريطانيا أمام محاولات المانيا (النازية) وايطاليا (الفاشية) لتقوية نفوذهما في البحر المتوسط وشبه جزيرة البلقان (٤٢).

لقد ظهر التقارب بين تركيا وبريطانيا، بعد أن اعربت تركيا عن رغبتها في الانضمام الى الاحلاف العسكرية التي سعت بريطانيا لاقامتها في منطقة الشرق الاوسط لحماية مصالحها (٤٣).

وكان عقد ميثاق سعد آباد في ٨ تموز ١٩٣٧ بين تركيا والعراق وايران وافغانستان يدخل في إطار هذه المحاولات. وقد نص الميثاق الذي تم توقيعه في قصر سعد آباد بطهران على تعهد الفرقاء بمراعاة حرمة حدودهم المشتركة، واتباع سياسة الامتناع المطلق عن اية تدخل في الشؤون الداخلية، والتشاور في القضايا ذات المساس بمصالح الفرقاء المشتركة، والتعهد، بان لايعمد اي من الفرقاء، وفي اي حالة من الحالات، الى اي اعتداء موجه الى أحد منهم، والحيلولة دون قيام نشاطات سياسية معادية تهدد السلام، وتخل بالامن والنظام في داخل الدول الموقعة على الميثاق (٤٤).

ومع ان بعضهم في تركيا قد فسر الميثاق على انه عودة لسياسة (الجامعة الاسلامية)، إلا ان هذا التفسير غير صحيح. ذلك ان مصطفى كمال، الذي كان يسعى منذ توليه الحكم، الى ان يجعل من تركيا دولة غربية، قد عمل، الى حد كبير، على الاستناد الى

حقائق الجغرافية ، وليس الى حقائق التاريخ. كما انه يسعى من اجل قطع تركيا عن ماضيها الشرقي والاسلامي. وعلى هذا الاساس نجد ان تركيا لم تدعم اي واحد من المؤتمرات الاسلامية العديدة التي عقدت بين سنتي ١٩٢٦ و ١٩٣١. ومهما يكن من أمر، فان ميثاق سعد آباد آباد تركيا، في مجال الاطمئنان على حدودها الشرقية، وكذلك ساعدها في الوقوف امام اية حركات كردية تشكل تهديداً لتوجهها العلماني [٤٥].

كما قدمت بريطانيا الى تركيا عشية الحرب العالمية الثانية، قروضاً بهدف تأمين ارتباطها بالاحلاف الغربية او تحييدها على الاقل في اية حرب مقبلة [٤٦].

اما علاقاتها مع فرنسا.. فقد تحسنت كذلك بعد وصول الطرفين في ٣ تموز ١٩٣٨ الى اتفاقية كانت تنص على خضوع لواء الاسكندرونة (السوري) لحكم فرنسي — تركي مشترك، علماً بان فرنسا قد توصلت مع السوريين الى اتفاق وقع في ايلول ١٩٣٦، ونص على وعد من الفرنسيين لمنح سوريا، ومن ضمنها، لواء الاسكندرونة الأستقلال [٤٧] وبعد تعقد المشكلة وعرضها على مجلس عصبة الامم، تقرر اجراء انتخابات في اللواء المذكور.. وبعد تدخلات عديدة من الاتراك، كانت نتيجة الانتخاب لصالحهم.. فاعلن مجلس عصبة الامم استقلال الاسكندرونة في ٢ ايلول ١٩٣٨.. وباسم جمهورية هاتاي.. وقد طلبت هذه الجمهورية، الانضمام الى تركيا، في وقت كان الجيش الفرنسي لايزال يرابط فيها.. وفي ٢٣ حزيران ١٩٣٩ وقعت تركيا وفرنسا، ميثاق عدم اعتداء، تم بموجبه موافقة فرنسا على الحاق جمهورية هاتاي بتركيا ومنحتها قروضاً لشراء الاسلحة. وبهذا العمل، اصبحت الطريق مفتوحة امام تركيا للتعاون الوثيق مع الغرب [٤٨].

لقد وجد الاتفاق مع فرنسا تطوراً موازياً له تمثل بتعزيز الروابط بين بريطانيا وتركيا. فقد زار الاسطول التركي القاعدة البحرية البريطانية في مالطة، زيارة مجاملة.. وفي ٢٧ ايار ١٩٣٨ عقدت بريطانيا وتركيا سلسلة في الاتفاقيات، حصلت بموجبها تركيا على قروض جديدة من بريطانيا. وهكذا فقد اسهمت تلك الاتفاقيات في تحسين العلاقات البريطانية — الفرنسية مع تركيا عشية الحرب العالمية الثانية [٤٩].

ولكن مما أقلق الاتراك، الميثاق الذي وقعه الاتحاد السوفيتي مع المانيا النازية في ٢٣ آب ١٩٣٩. وكان هذا التطور يعني أمرين اثنين اولهما: ان الاتحاد السوفيتي، جارهم الشمالي قد وضع يده بيد الالمان الذي كانوا يدعون الى تغيير الاوضاع الراهنة بالقوة المسلحة في حين انه كان يدعو قبل ذلك الى المحافظة على السلام والامن الجماعي. أما

الامر الثاني ، فقد كان يعني ان صداقتهم مع فرنسا وبريطانيا سوف تكون موضع انتقاد في موسكو. لذلك توترت العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي خاصة بعد الهجوم الذي شنته المانيا على بولنده في اول ايلول ١٩٣٩ واحتلال السوفييت للولايات الشرقية البولندية في ١٧ ايلول من السنة ذاتها(٥٠) .

وحينما كانت تركيا تواجه المتغيرات الجديدة في العالم ، دخل مصطفى كمال اتاتورك في غيبوبة شديدة يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، وبعد يومين ، توفي عن عمر لم يتجاوز الـ (٥٧) سنة . ولم يكن هناك نزاع على من سيخلفه . إذ سرعان ماالتجمع المجلس الوطني الكبير لينتخب في يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٣٨ عصمت اينونو رئيساً للجمهورية . وبعد اسبوعين انتخب زعيماً لحزب الشعب الجمهوري مدى الحياة(٥١) . وقد اكد اينونو بانه « سيكون مخلصاً لافكار ومبادىء وتعاليم أتاتورك وانه سيواصل السير على الطريق القويم الواضح الذي رسمه من اجل رفاهية الشعب التركي وتقديمه ورفعة الوطن ومنعته »(٥٢) .

حياد تركيا خلال الحرب العالمية الثانية :

حرصت تركيا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية على التزام موقف الحياد . لكن هذا لم يمنع الاتراك من مراقبة الاوضاع .. ففي اعقاب الميثاق السوفيتي الالماني الذي وقع في ٢٣ آب ١٩٣٩ قام (شكري سراج اوغلو) وزير خارجية تركيا بزيارة موسكو في ايلول ١٩٣٩ . ولكن الاتراك رفضوا إعطاء السوفييت ضمانات بعدم استخدام المضايق من قبل اية دولة ضد الاتحاد السوفيتي(٥٣) والى ان حل ربيع سنة ١٩٤٠ كانت الحركة الوحيدة التي قامت بها تركيا هي غلق المضايق في سنة ١٩٣٩ في وجه السفن الحربية الاجنبية ، تنفيذاً لما ورد في المادتين (٢٠) و (٢١) من ميثاق مونترو. وقد ساعداستسلام فرنسا في ٢٦ حزيران ١٩٤٠ أمام الالمان ، الاتراك على التزام موقف الحياد . وقد أخبر الدكتور رفيق صايدام رئيس الوزراء (٢٥ كانون الثاني ١٩٣٩ – ٨ تموز ١٩٤٢) المجلس الوطني الكبير في حزيران ١٩٤٠ ، أن تركيا ، ازاء ماحدث ، ستبقى في معزل عن الحرب(٥٤) .

لقد حرصت تركيا ، على منع انزلاق دول البلقان المجاورة لها في الحرب .. وخلال سنة ١٩٤٠ كانت تركيا ، تخشى في ان تتجه المانيا نحو الشرق .. لذلك نشطت في الدعوة الى تعزيز الوحدة بين الدول البلقانية ، والتوصل الى نوع من الاتفاق حول النزاعات

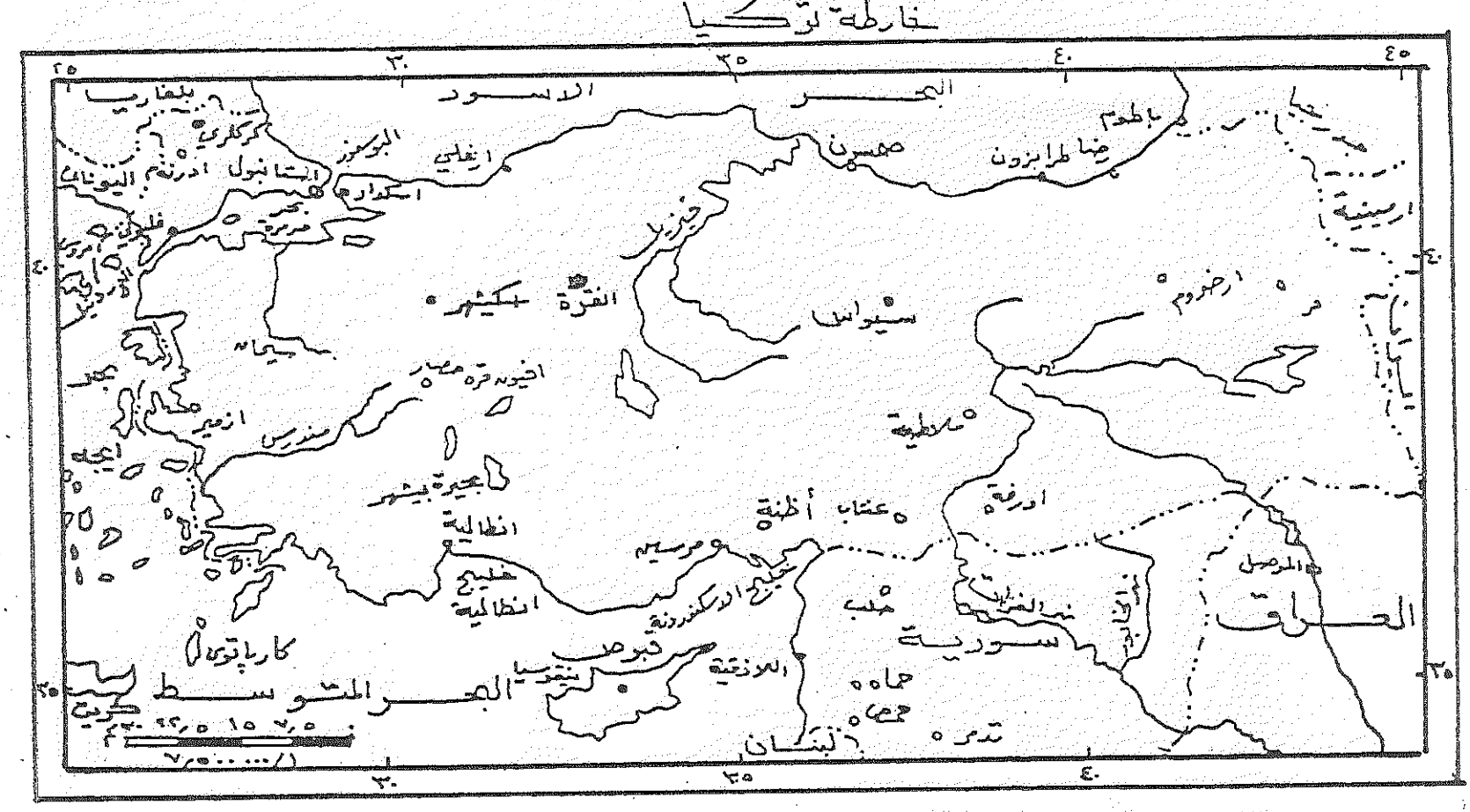
خارطة تركيا
البحر الاسود
البحر
البوسفور
اسطنبول
ادرنة
اسكدار
غلطة
ازمير
ايجه
بحر
مرمرة
بلغاريا
كركلرلي
اليونان
انقرة
سيواس
ارضروم
ارضينة
طرابزون
صمسون
جنزير
اضنه
قره مصر
مرسين
انطاكية
خليج انطالية
خليج اسكندرونة
عنتاب
اورفة
ملطية
الموصل
العراق
سورية
حلب
حماه
حمص
تدمر
لبنان
الرقة
نهر الفرات
بحيرة بيشهر
كاريا توبوغ
البحر المتوسط
قبرص
نيقوسيا
كريت
٢٥
٣٠
٣٥
٤٠
٤٥

خارطة رقم (٣)

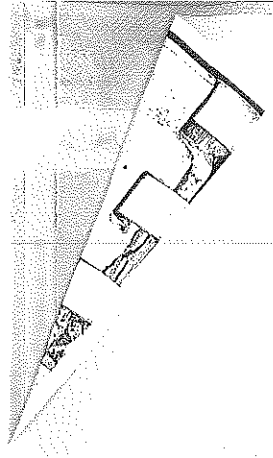

واصل مصطفى كمال اجراءاته التحديثية ولاجل ان يضمن تحقيقها دون مشاكل اخذ يعمل على تركيز سيطرة حزب الشعب الجمهوري الذي يترأسه على السلطة لايجاد الارضية المناسبة لتمرير اجراءاته القادمة . وهكذا البس العمل بقانون "اقرار السكون" الذي صدر على اثر اندلاع الحركة الكردية في العام ١٩٢٥ في ٢ آذار ١٩٢٧ . ودعمت الحكومة حزب الشعب ليقوم بانتخاب مطلبه للدورة القادمة للمجلس الوطني الكبير وتلافيا لظهور معارضته في المجلس يمكن ان تعارض او تؤخر اجراءات التحديث ، اختار مصطفى كمال مرشحي المجلس من بين اعضاء حزب الشعب الجمهوري او ما يسمى بالشعبة الحزبية البرلمانية داخل المجلس وجعل رئيسها رئيسا للمجلس .

اسفرت الانتخابات التي جرت في ١٢ ايلول عن فوز مرشحي حزب الشعب الجمهوري ، وعند التئام المجلس في بداية تشرين الاول ١٩٢٧ ، انتخب مصطفى كمال رئيسا للجمهورية ، وقدم عصمت باشا استقالة وزارته فأعاد مصطفى كمال تكليفه بتأليف الوزارة ، فأعاد تأليفها من الوزراء السابقين انفسهم .

وفي ١٥ تشرين الاول ١٩٢٧ عقد حزب الشعب الجمهوري مؤتمره الثاني الذي حضره (٢١٥) مندوبا هم مجموع اعضائه بينهم النواب الجدد في المجلس الوطني . افتتح مصطفى كمال المؤتمر بخطابه التاريخي الكبير الذي استغرق القاءه (٣٦) ساعة موزعة على ستة ايام واستعرض فيه اعماله واعمال حزب الشعب من مؤتمر سيواس حتى تلك اللحظة . كما اقرت في هذا المؤتمر المبادئ الاربعة الاولى من المبادئ الرئيسية للعقيدة الكمالية ، وهي الجمهورية والقومية والعلمانية والشعبية ، فاصبحت هذه المبادئ رسمية بعد ان ادرجت في منهاج الحزب ، وقد استمر التدرج بعد ذلك في تطبيق المبادئ الكمالية حتى اكتملت في المؤتمرات التالية لحزب الشعب الجمهوري .

اعلن عصمت باشا منهاج وزارته الجديدة في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٧ ، وقد ركز في المنهاج الجديد جهوده لاستكمال التطورات العلمانية واستبدال الحروف العربية بالاحرف اللاتينية في كتابة اللغة التركية والاهتمام بالتعليم ، والتصريح بعملية التصليح وغير ذلك .

العام ١٩٢٨ تشريع جديد يقضي بتعديل المادة الثانية من الدستور التي تنص ان الاسلام دين الدولة الرسمي ، كما عدلت صيغة القسم الوارد في المادتين (٣٨) من الدستور فاستبدلت من " اقسم بالله " الى " اقسم بشرفي " هذه السنة ايضا عمدت الحكومة التركية الى ادخال الحروف اللاتينية بدلا من الحروف العربية التي كانت بها تكتب اللغة التركية مع ادخال تغييرات بسيطة لتلائم النطق التركي وتسميتها بالاحرف التركية كما ادخلت الارقام اللاتينية بدلا من الارقام العربية .

يبدو ان هذا العمل لم يكن من بنات افكار مصطفى كمال وحده ، فقد اتخذ قرار باستخدام الحروف اللاتينية بدلا من الحروف في مؤتمر باكو للشعوب التركية المنعقد بين شهري شباط وآذار ١٩٢٦ والذي حضره مندوبون عن تركيا ومن هناك انتقلت الفكرة الى الاتراك .

طبقت القيادة التركية هذا القرار بحماس بالغ ، فكان على موظفي الدولة اجتياز اختبار يظهر قدرتهم على الكتابة بالاحرف الجديدة ، وفي الاول من تشرين الثاني ١٩٢٨ مع استخدام الاحرف العربية نهائيا وادخل ذلك في نص المادة الثانية عشرة من الدستور ، التي نصت على اعفاء من لا يتمكن من الكتابة بالاحرف (التركية) من عضوية المجلس الوطني (١) ، بذلك قطع مصطفى كمال دابر الاتصال السهل لجيل الشباب بالخزين التاريخي الفكري لاسلافهم من الاتراك وصدرت الكتب التركية المكتوبة بالعربية الى جهات اخرى مثل مصر والهند .

أكدت وزارة عصمت باشا فيما أكدت عليه ، على اصلاح التعليم وجعله يتلائم مع السياسة العلمانية التي انتهجتها السلطة في تركيا الكمالية ولذلك نصت احدى مواد الدستور على اصلاح التعليم ، وعلى هذا الاساس صدر قانون جديد في ٣ آذار ١٩٢٤ يقضي بتوحيد مناهج التعليم في جميع المدارس الاهلية والحكومية والدينية تحت اشراف وزارة المعارف . . واصبح التعليم اجبارياً ومجانياً في مستوى الدراسة الابتدائية ، وادخل نظام الاختلاط في جميع مراحل الدراسة ، الامر الذي ادى الى زيادة كبيرة في اعداد الطلبة ونقص واضح في بنايات المدارس واعداد المعلمين مما دفع الحكومة الى زيادة حصة التعليم من التخصيصات المالية ضمن الميزانية العامة واصبحت منذ العام ١٩٢٧ تؤلف المرتبة الاولى من حيث الضخامة بعد ما هو مخصص للدين العثماني من بين قطاعات الحياة الاخرى غير العسكرية .

كما ادخلت الحروف الجديدة في مجال التعليم اعتباراً من العام ١٩٢٨ .

القضاء على الا[illegible]ان تعلم القراءة والكتابة وفتق الحروف الجديدة اسهل من ذي قبل على حد زعمهم . اسهمت هذه الحملات في زيادة نسبة المتعلمين التي وصلت بعد ثلاثين عاما الى ٤٠٪ من مجموع السكان بعد ان كانت لا تتجاوز ١٠٪ في نهاية العشرينات ، غير ان ذلك لم يكن بسبب استخدام الحروف الجديدة بل كانت نتيجة لعوامل اخرى في مقدمتها الجهود الحثيثة التي بذلتها السلطة في هذا الشأن .

تزامنت السياسة العلمانية والقومية التي ركز عليها الاتراك في السنوات التي اعقبت العام ١٩٢٧ مع الازمة الاقتصادية العالمية التي جرفت تركيا بتيارها سريعا بطبيعة الحال ، وتركت آثارا عميقة في مختلف جوانب الحياة في المجتمع التركي وادت فيما ادت اليه الى قيام الحركة الكردية ، واظهرت زيف ادعاء صحيفة "وقت" حين كتبت تقول : "اينما ظهر الحراب التركي اختفت المسألة الكردية" .

ان بقاء اسباب حركة ١٩٢٥ قائمة دفع الاكراد الى دمج قياداتهم ومنظماتهم في منظمة واحدة هي "جمعية خيبون" التي تعني الاستقلال ، لمواصلة الكفاح ضد الاتراك وانتخاب احسان نوري قائدا للقبائل الكردية . اتخذت "جمعية خيبون" من جبل "اكري داغ" مركزا لنشاطها ، وازاء ذلك شددت السلطات التركية من سطوتها على الشخصيات الكردية البارزة والقت القبض على بعض هذه الشخصيات وزجتها في السجون .

بدأت المنازلة بين الطرفين في حزيران من العام ١٩٣٠ ، وقد ادركت الحكومة خطورة الموقف بعد ان شملت الحركة مجموعة من القبائل الكردية التي تقطن سوريا مثل قبيلة "حيدرانلو" الكبيرة فارسلت طوابير من الجيش والطيران الى المنطقة ، كما تعاونت القوات الايرانية والتركية من اجل احكام تطويق المنطقة بموجب اتفاق بين الطرفين ، فتمكنت القوات التركية بمساعدة الطيران من احتلال جبل "اكري داغ" وجبال "ازارات" ومنطقة بحيرة "وان" ، وكان وقوع الحركة بين عدوين اتفقا للقضاء عليها ، من ابرز اسباب خمودها بهذا الشكل السريع فضلا عن البون الشاسع بين قوة وعدد الطرفين . وقد بدأت بعد القضاء على الانتفاضة مرحلة جديدة من الابادة الجماعية التي قامت بها القوات التركية ، ضد الشيوخ والنساء والاطفال من الاكراد والتهجير الى المناطق الغربية من الاناضول والمناطق البعيدة المتاخمة للبحر الاسود .

عقبت الحركة الكردية وما رافقها من خسائر مادية وبشرية الظروف السيئة

التي رافقت الازمة الاقتصادية بسبب التدابير السيئة للحكومة التركية ، مثل ارتفاع اسعار المواد التي تحتكرها والاستغلال المفرط لجهود الطبقة العاملة من خلال فرض ساعات عمل اضافية ، واستغلال عمل النساء والاطفال وازدياد عدد العاطلين عن العمل ، الامر الذي ادى الى ارتفاع اصوات تذمر العمال من خلال سلسلة من الاضرابات التي قام بها عمال الطباعة في انقرة وعمال مناجم الفحم في زنكولداك التي غالبا ما كانت تأخذ طابعا سياسيا . ونتيجة لذلك كانت حوادث السرقات والرشوة والاختلاس على مختلف المستويات ظواهر مألوفة في المجتمع التركي آنذاك على الرغم من الاجراءات القانونية التي اتخذتها لمحاربة هذه الظواهر .

هذا من جانب ومن جانب آخر كانت الاجراءات العلمانية ما تزال تلاقي معارضة فكلما زادت هذه الاجراءات عمقا وتأثيرا في المجتمع ازدادت معارضتها بأساً وضراوةً ، لذا اعدمت الحكومة في مدينة بورصة اعضاء مجموعة تدعو نفسها " اللجنة الثورية لحماية الدين الاسلامي " في كانون الاول ١٩٢٨ بتهمة التجسس ضد الحكومة .

أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الأوضاع الداخلية التركية :

لقد اطلق التراجع الاقتصادي الذي شهدته تركيا بسبب ظروف الازمة الاقتصادية صراعات اجتماعية وثقافية كانت كامنة في العشرينات ، اذ عمقت سياسة الحزب الواحد التي انتهجها حزب الشعب الجمهوري وتحوله الى تكتل سلطوي يضم مجموعة من الشرائح الاجتماعية ذات المصالح المتقاربة كالبرجوازية الكبيرة وكبار الملاكين ومجموعة من كبار البيروقراطيين ، السخط السياسي الناشيء عن سياسة الحزب الواحد ، لذا اوعز مصطفى كمال الى احد كبار اتباعه وهو علي فتحي (اوقيار) بتشكيل حزب معارض تحت اسم " الحزب الحر الجمهوري — Serbest Cumhuryet Trkasi " .

اقتنع مصطفى كمال مجموعة من المقربين اليه وعلى رأسهم شقيقته مقبولة للانضمام الى الحزب الجديد الذي تأسس بصورة فعلية في ١٢ آب ١٩٣٠ . وقد استغل قادة الحزب الحر الجمهوري ظروف الازمة وما احدثته التدابير الحكومية لمواجهتها من تذمر في صفوف المجتمع التركي ، لاحياء المبادىء الليبرالية من جديد فجاء منهاجه معبرا عن طموحات واهداف الشرائح والفئات الاجتماعية التي ظلت خارج تركيبة حزب الشعب الجمهوري .

على مبادرة السكان الاقتصادية ـ واتـ[illegible] اجراءات التحرير لتنظيم النظام المالي وفتح الابواب امام رأس المال الاجنبي ـ والتخلي عن سياسة تدخل الدولة في المؤسسات المالية والاقتصادية الخاصة وتقوية المبادرة الاقتصادية للبلاد ، وتحرير الفلاحين من المرابين بتقديم القروض لهم ـ ومحاربة الرشاوى واستغلال السلطة في دوائر الدولة ، وفرض النظام على المحاكم ، ومنح المرأة الحقوق السياسية .

وسرعان ما تحول التذمر الذى كان سائدا في اوساط الشعب التركي الى تأييد منقطع النظير لفتحي وحزبه ، فسرعان ما تحول الاستقبال الذى أعد له في مدينة ازمير خلال جولته في البلاد للتحضير لحملته الانتخابية الى تظاهرة جماهيرية عبرت فيها الجماهير عن سخطها من اجراءات الحكومة واصبح فتحي " الرجل الذى انقذ الاسلام من الحكومة الملحدة " .

ما كان ذلك ليرضي مصطفى كمال فتدخلت الشرطة وفرقت جموع المتظاهرين ، وبات واضحا ان الحزب الجديد اجتذب حماس فئات متعددة لا سيما العناصر الرجعية التي وجدت فيه متنفسا لمهاجمة الحكومة ، لذا يجب ان ينتهي ، وقد اظهر فشل فتحي في الانتخابات ان الحكومة لا تسمح بانتخابات ديمقراطية يمكنها ان تنزع هيمنة حزب الشعب على السلطة ، فلم يفز الحزب الجديد الا بـ (١٣) مقعدا في المجلس الوطني الكبير .

ومع ذلك وجه فتحي واعضاء حزبه انتقاداتهم الى عصمت باشا وحكومته وحملوه وحكومته مسؤولية الانهيار الاقتصادى والافلاس وادانوا تعسفات السلطة متسائلين " فهذا التعصب ضد الاجانب ما معناه ... ان البلاد بحاجة الى رؤوس اموال اجنبية ، وهذه السكك الحديد ما جدواها اذا كانت لا تنقل ريحا ولا تجدي فتيلا "(٤) . ومهما يكن من امر فقد ادرك فتحي ان عليه ان يسارع الى غلق حزبه فتم ذلك في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، اى بعد ثلاثة اشهر من انطلاقته الواعدة ، كذلك امر المجلس الوطني بحل حزب آخر صغير نشأ في مدينة ادنه في ايلول ١٩٣٠ برئاسة رجل يدعى عبد القادر الكمالي وهو الحزب الجمهوري الشعبي .

وعلى اية حال فان تدعيم سياسة الحزب الواحد هي سياسة اتخذتها الحكومة لحماية النظام ضد التيارات المعادية ، التي كانت الساحة السياسية مهيأة لافرازها بين الحين والاخر ، وقد رسخ هذا الاعتقاد قيام التحرك الديني في بلدة " منيمن " في شمال مدينة ازمير في ٢٢ كانون الاول ١٩٣٠ الذى قدم فرصة مناسبة للحكومة لكبح المشاعر الدينية التي ما فتأت تظهر على السطح اذا ما وجدت لها المناخ المناسب بالرغم من خمودها الظاهري . وهكذا اغتنمت الحكومة فرصة المحاكمات التي اقيمت لمحاكمة مثيري احداث " منيمن " لتوجيه ضربة للتجمعات الرجعية في مدينة اسطنبول احدى بؤر الرجعية في تركيا .

لم يقدم حزب الشعب الجمهوري [illegible] لسياسة الحزب الواحد ، كما لم تفرده بالسلطة مستندا الى اسس فكرية او عقائدية بل استند في ذلك الى مبررات عملية على اساس ان حزب الشعب هو الممثل الوحيد للشعب التركي فلم يعترف مصطفى كمال بالبناء الطبقي للمجتمع موكدا انه "ليست هناك طبقات" ، بل هناك تقسيم عمل على حد رأيه . وقد ادى ذلك الى تناقض واضح بين الواجهة الديمقراطية المعلنة للدولة على انها دولة ديمقراطية ، وبين حقيقة الامر بكونها دولة الحزب الواحد . وقد حاول مصطفى كمال تلافي ذلك في انتخابات المجلس الوطني الكبير في العام ١٩٣١ بترك عدد من المقاعد البرلمانية لممثلين من خارج حزب الشعب ، كما قدم ايضا حزب الشعب عددا من ممثلي العمال والفلاحين واصحاب المهن بين مرشحيه للمجلس الوطني .

عقد المجلس الوطني الكبير جلسته الاولى بنوابه الجدد في ٤ ايار ١٩٣١ ، فتمت مراسيم اعادة انتخاب مصطفى كمال رئيسا للجمهورية الذي بدوره اعاد اختيار عصمت باشا رئيسا للوزراء فألفت وزارته من نفس اعضاء الوزارة السابقين . وفي مايس من العام ١٩٣١ عقد حزب الشعب موتمره الثالث ، وقد اعد الحزب برنامجه وسمات نظامه الداخلي لاول مرة وركز على المبادئ الستة مضيفاً مبدأين آخرين الى المبادئ الاربعة المارة الذكر ، وهما الاتاتية والانقلابية .

كان تأثير الازمة الاقتصادية العالمية واضحا في المجتمع التركي ، وقد وقع عبؤها على كاهل الطبقات الفقيرة في البلاد ، من الفلاحين والعمال والفئات الكادحة الاخرى بسبب الكساد الاقتصادي العام وتدني اسعار الانتاج الزراعي الامر الذي ادى بدوره الى هجرة اعداد كبيرة من الفلاحين الى المدن ، والانخراط في صفوف العمال غير المهرة مما ادى الى البطالة وتدني اسعار قوة العمل . وقد اثر ذلك بشدة في البناء الاجتماعي والاقتصادي ومرافق الحياة في تركيا كافة .

يبدو ان الفشل الذي لازم السياسة الاقتصادية التركية في مطلع الثلاثينات بسبب استفحال الازمة الاقتصادية التي مرت بها تركيا رغم مناداتها بالاتاتية ، دفع حكومة عصمت باشا وحزب الشعب وعلى رأسهما مصطفى كمال ، الى محاولة ايجاد وسائل ارتباط بين الحكومة والحزب من جهة وبين الشعب من جهة ثانية ، من خلال التركيز على العوامل القومية وتعزيز الشعور بالذات ، والاهتمام بدراسة التاريخ التركي واللغة التركية اللذين يعدان من اهم وسائل الحكومة لتكريس الشعور القومي ، ففي ١٥ نيسان ١٩٣١ تأسست "جمعية التاريخ التركي Türk Tarih Kurumu" التي قدمت نتاجها في كتاب تاريخي كبير يقع في اربعة اجزاء يغطي المرحلة الواقعة من العصور الحجرية حتى المرحلة الكمالية ، اصدرته في السنوات ١٩٣١ ـ ١٩٣٤ . ولاشك ان طروحات هذه الجمعية تمثل نظرة

اما الجمعية اللغوية فقد تأسست في ١٢ من مؤتمرها الاول بين ٢٦ ايلول و ٥ تشرين الاول ١٩٣٢ بحضور مصطفى كمال نفسه . وقد شرعت الجمعية بحث الناس على تخليص لغتهم من الكلمات العربية والفارسية ، واستخلاص كلمات مستقاة من التاريخ والتراث . وقد شرعت اللجان اللغوية بجمع الكلمات من افواه عامة الناس، فجمعت في بادئ الامر ما يقرب من (١٥٠) الف كلمة وفي الحملة الثانية جمعت (٥٥٠) الف كلمة لتعويض ما يقابلها من الكلمات الدخيلة . ولاجل « تخليص العقل التركي من الثقافة العربية » على حد زعم فالح رفقي عطاي صاحب صحيفة « اولوس » التركية ، صدر مرسوم يقضي بتحويل الاذان في الجوامع التركية من اللغة العربية الى اللغة التركية ، واداء الصلاة والقاء الخطب الدينية باللغة التركية ، وترجمة العبارات الدينية في اروقة المساجد ومحفلات العبادة الى اللغة التركية ، اما العمل الاكثر اهمية وتأثيرا فهو ترجمة القرآن الكريم الى اللغة التركية ايضا . وهذا وعلى الرغم من الاستكبار الشديد الذي واجهته هذه الخطوات فان مصطفى كمال خدم من حيث لا يريد ، الدين الاسلامي ، اذ قرب المصطلحات الدينية الى نفوس السواد الاعظم من الناس ممن لا يفهم قبل ذلك ما هو المقصود بها لعدم فهمه اللغة العربية .

كانت « بيوت الشعب Halk Evleri » من الوسائل التي عضد بها الكماليون سياستهم القومية والعلمانية واحدى وسائلهم لترسيخ مبادئ حزب الشعب الجمهوري ونشر محاسن الجمهورية والثقافة الغربية ومناهضة الافكار الرجعية مع وظائف اخرى كثيرة .

لم يقتصر اهتمام الكماليين بالجوانب السياسية واجراءات التحديث بل كانت من المهمات التي واجهتهم هي الاهتمام بالتنمية والنهوض بالمستوى الاقتصادي للبلاد ، واحتلت الزراعة مكانا بارزا في هذا الاهتمام ، اذ تشكل الحرفة الرئيسية للسكان ومورداً رئيسا لتمويل عملية التنمية الاقتصادية بعد القيود التي وضعتها معاهدة لوزان على الكمارك وبسبب نقص رأس المال الناتج عن التراكم الصناعي . لذا شكلت طبقة الفلاحين عماد المجتمع التركي ، واحدى ركائز النظام الاقتصادي الكمالي بكونها الطبقة المنتجة الرئيسية في البلاد ، وقد اعرب مصطفى كمال عن ذلك في احدى خطبه حين قال : « ايها السادة اننا بلد زراعي ، والفلاح هو السيد والمالك والمنتج الحقيقي في تركيا وجوهر اقتصادنا السياسي هو استخدام نتاج وثمار عمل الفلاح لتحقيق اقصى ميزة له » [٢] .

وهكذا اولى مصطفى كمال في هذه المرحلة التنمية الزراعية الاهتمام الاكبر فعمل على توسيع " المصرف الزراعي Ziraat Bank asi " الموجود اصلا والمؤسس في العام ١٨٩٩ ، وتعزيز دوره ليقدم المساعدات والاعتمادات للفلاحين فقدم ما قيمته (٢٨٠) مليون ليرة في الحقبة بين عامي ١٩٠٣ ـ ١٩٢٤ . كما الغيت الحكومة ضريبة العشر في ١٧ شباط ١٩٢٥ التي عدت رمزاً بائداً من رموز الدولة العثمانية . واعادت توزيع الاراضي على الفلاحين وخاصة اولئك العائدين من اليونان وبلغاريا وانشأت تعاونيات لاعتماد التسويق الزراعي والمكننة الحديثة . ولكن على الرغم من اهمية هذه الاعمال يبدو ان استفادة فقراء الفلاحين كانت محدودة لاسيما اذا علمنا ان المصرف الزراعي يعتمد منح القروض مقابل رهون ، وقلة نسبة الاراضي الموزعة على الفلاحين من مجموع الاراضي (١) . وهناك تشريعات اتخذت طابعا ديمقراطيا ، مثل قانون القرية الذي صدر في ١٨ اذار ١٩٢٤ (٢) . حيث اصبحت لكل قرية وفق هذا القانون ادارة ذاتية ، تشرف عليها مجالس القرى ، واصبح ضمن واجبات هذه المجالس توزيع القروض على الفلاحين بشكل متساو ، وتوسيع الخدمات المصرفية توسيع بناء المدارس وتقديم الخدمات الاخرى .

اثرت هذه الاصلاحات على مجمل الانتاج الزراعي في البلاد على الرغم من عدم جذريتها وعدم استفادة الفئات المعدمة من طبقة الفلاحين منها ، واستمرار الاستغلال الاقطاعي في الاجزاء الشرقية من البلاد فقد استفاد الملاكون من الغاء ضريبة العشر لتكوين فائض اقتصادي بسيط مضاف الى ما كان يحصل عليه هؤلاء من خلال انتاجهم من اجل السوق ، كذلك اعطت السياسة الزراعية الجديدة مردودها بسرعة وخاصة في الجهات الغربية من البلاد وهي الجهات التي تضررت كثيرا نتيجة لحرب الاستقلال وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال زيادة الكميات المنتجة من مختلف المحاصيل الزراعية حتى وصل مجمل الانتاج الزراعي في بداية الثلاثينات الى ما كان عليه في العام ١٩١٢ اي قبل بداية الحرب العالمية .

لقد سجل انتاج القمح ارتفاعا ملحوظا من بين المحاصيل الاخرى حتى وصل الى مستوى سد حاجة السوق المحلية الداخلية في العام ١٩٣٢ بعد ان كانت تركيا تستورد هذه الغلة منذ نهاية القرن الماضي . كذلك ادى الطلب المتزايد على الغلات الاخرى الى زيادة ملموسة في انتاجها كالتبغ الذي كانت تحتكره "شركة ريجي" والغت الحكومة التركية احتكار الشركة المذكورة في ٢٥ شباط ١٩٢٥ ، والقطن ومحاصيل الزيت والخشخاش والافيون والبنجر وغيرها من المحاصيل الزراعية . ومع ذلك بقيت الزراعة تعاني من بعض المعوقات على الرغم من تشريعات الكماليين آنفة الذكر فقد ظلت تعاني مثلا من نقص في الايادي العاملة فيها من جراء توالي

الحروب[1] ، وسيادة اساليب العمل الزراعي البدائية وتحكم المناخ في كمية وجودة المحاصيل الزراعية وخاصة في المناطق التي تعتمد في زراعتها على الامطار ، وعدم كفاية وسائل النقل والتخزين مما عرضها التحكم بالسوق ، فضلا من السياسة الضريبية التي ارهقت كاهل طبقة الفلاحين لسد العجز المالي الكبير الذي كانت تعاني منه الميزانية ، وقد بلغ مقدار ما دفعته القرى الفلاحية لوحدها ٢ر٢١٪ من اجمالي ميزانية العام ١٩٢٦ ، رغم الوضع المعيشي المتدني اصلا في الريف التركي ، واستمرت هذه النسبة بالارتفاع في السنوات اللاحقة على الرغم من ظروف الازمة الاقتصادية العالمية .

لم يكن بمقدور تركيا التخلص من تأثير الازمة الاقتصادية العالمية بسبب ارتباطها منذ البداية بالسوق الرأسمالية كمنتج ومصدر للمواد الاولية الزراعية والمعدنية ومستورد ومستهلك للمواد الصناعية ومما زاد من حدة الامر ، ارتباطها بسوق الولايات المتحدة الامريكية بالذات حيث كانت تحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا والمرتبة السابعة في قائمة الدول المصدرة اليها ، فضلا عن طموح الاتراك الى توطيد علاقاتهم الاقتصادية مع بريطانيا مما جعلها تتأثر بالازمة بصورة مباشرة ، ذلك ان الازمة الاقتصادية انطلقت من الولايات المتحدة الى اوربا الغربية . وهكذا كان للازمة عظيم الاثر في تركيا من حيث الركود الاقتصادي وانخفاض اسعار المحاصيل الزراعية وانتشار البطالة الامر الذي دفع الحكومة الى سياسة التوقع الاقتصادي الرامية الى تقليص الواردات والتأكيد على الصادرات وا استطاعت الى ذلك سبيلا . وكان تأثير الازمة واضحا ايضا على انتاج بعض الغلات ذات الارتباط المباشر بالسوق مثل الشعير الذي سجل انتاجه انخفاضا في تلك الفترة ، والتبغ الذي يواجه منافسة من قبل انتاج الدول الاخرى المنتجة له مثل اليونان وبلغاريا ، الامر الذي دفع الاتراك الى عقد مؤتمر للتبغ في العام ١٩٣١ شارك فيه مجموعة من ممثلي المنتجين والمستوردين الاجانب ، ضمن محاولات الدولة للنهوض بالوضع المتدني للاسعار ، الى جانب تدابير اخرى منها ، فرض الحماية الكمركية لانتاج البلاد بعد انتهاء امد الحظر الذي فرضته معاهدة لوزان على التعريفة الكمركية ، ودعم اسعار الغلات ، اذ دعمت الحكومة اسعار القمح التركي عندما انخفض السعر العالمي للقمح ، واخذ المستوردون يفضلون القمح الامريكي لانخفاض سعره . لهذا اصدر المجلس الوطني الكبير في ٥ تموز ١٩٣٢ ، قانونا ينص على حماية الفلاح التركي من منافسة المحاصيل الاجنبية وشراء الانتاج الزراعي اذا لزم الامر .

... تقصير جهود الحكومة في سبيل النهوض بالصعيد الاقتصادي على ...
على القطاع الزراعي فحسب ، بل خدمت القطاع الصناعي بنصيب اوفر ايضا من واهتمامها . والواقع ان بدايات التصنيع في تركيا تعود الى اواخر العهد العثماني عندما قام الاتحاديون باصدار قانون التشجيع الصناعي " التشويق الصناعي " في ١٩٠٩ ، غير ان استمرار الحروب وتحكم رأس المال الاجنبي وقصور الحماية الكمركية والامتيازات الاجنبية كلها عوامل اسهمت بهذه الدرجة او تلك في فشل القانون وتعثر الصناعة . ومع ذلك فقد ظهر عدد من المؤسسات الصناعية التي تستخدم الآلات البخارية الحديثة ، كما ظهر ما يمكن اعتباره بواكير الطبقة العاملة حيث بلغ عدد العمال ما يقرب من (١٧,٠٠٠) عاملا يعملون في (٢٦٩) مؤسسة صناعية مقسمة ما بين صنع الاقمشة والمواد الغذائية والصناعة الحرفية بينها صناعة الحرير في " بورصة " ، وقد بلغت قيمة انتاج هذه المؤسسات (٧,٧٥٠,٠٠٠) ليرة سنويا وفقا للاحصاء الصناعي في العام ١٩٣٥ .

ومما يميز تلك المرحلة ، قيام الاجانب بقيادة النشاط الصناعي في البلاد وذلك بسبب التكوين الفكري الزراعي الاقطاعي للاتراك آنذاك . ولذلك فعندما اخرج اليونانيون والارمن من تركيا فقدت تركيا بذلك الفئة القادرة على قيادة عملية التصنيع ، لذا كان على الاتراك معالجة ذلك في مؤتمر ازمير الاقتصادي في العام ١٩٢٣ . وكانت اولى معالجات الكماليين هي الغاء الامتيازات الاجنبية ، والمطالبة بحق تركيا بفرض التعريفة الكمركية اللازمة لقيام عملية التصنيع ، والحصول على رؤوس الاموال اللازمة لقيام الصناعة ، وذلك بالاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية ولكن ضمن شروط جديدة ووفق ما تراه تركيا في صالحها .

اختار الكماليون النظام الرأسمالي طريقا نحو الرفاه الاقتصادي ، ولما كانت الطبقة البرجوازية لا تزال ضعيفة وغير راغبة في قيادة عملية التصنيع ، لجأت القيادة الكمالية الى الاضطلاع بقيادة التحولات الرأسمالية نيابة عن الطبقة البرجوازية ، الامر الذي اسهم بظهور بعض التشريعات الاقتصادية لصالح البرجوازية ، ففي العام ١٩٢٤ قدمت اعفاءات كمركية للمواد الاولية المخصصة للصناعة ، واضفيت الصفة القانونية على اتحاد الحرفيين . كما صدر في العام ١٩٢٥ قرار يجيز لمؤسسات الحكومة على شراء الانتاج المحلي بثمن مماثل للثمن الذي يباع به الانتاج الاجنبي او يزيد قليلاً . كما اهتمت الحكومة بمؤسسات القروض لتوفير المال اللازم للصناعة بالاعتماد على قدرات البلاد التمويلية ، وقد اعرب عن ذلك مصطفى كمال بقوله : « ان الذين يقولون لا يوجد في تركيا رأس مال قومي يرتكبون خطأ كبيراً » . وعلى هذا الاساس تأسس « بنك العمل Iş Bankasi » الخاص في ٢٦ آب ١٩٢٤ بتشجيع من مصطفى كمال نفسه حيث دفع هو شخصيا اغلب

" مصرف الصنائع والمعادن " ، الغاية منه ادارة الصناعات الحكومية واقراض اصحاب الصناعة والمشتغلين بالتعدين . لقد دفع هذا المصرف بالصناعة خطوات كبيرة الى امام ، اذ سيطر على صناعات عديدة ، مثل الصناعات الغذائية وصناعة التعدين وصناعة الاقمشة ، الامر الذى ادى الى اتساع امكاناته بشكل كبير .

لقد ساهم هذان المصرفان في احتكار بعض الصناعات ، مثل صناعة التبغ والسكر والملح وصناعات اخرى ، مما اسهم في زيادة مقادير الانتاج من جانب وارتفاع اسعارها من جانب آخر الامر الذى ادى الى زيادة عوائد الميزانية العامة ..

واصدرت الحكومة في ٢٨ ايار ١٩٢٧ تشريعا مهما آخرا . فقد صادق المجلس الوطني الكبير على " قانون تشجيع الصناعة Teşviki Sanayi Kanunu " بهدف دعم وتطوير المشاريع الصناعية باعفائها من دفع الرسوم الكمركية على المواد الخام ومواد البناء والمكائن والآلات الداخلة في الصناعة ومنح المعامل الاراضي التي تحتاجها (لحد عشر هكتارات) مجانا ، ودعم الدولة للمشاريع الخاصة بمقدار ١٠ ٪ من قيم انتاجها وفرض شراء المؤسسات والهيئات الحكومية للانتاج المحلي على ان لا تزيد اسعار الشراء بمقدار يزيد على ١٠ ٪ من اسعار البضائع الاجنبية المماثلة وتخفيض اجور شحن منتجات المعامل في عربات السكك الحديد بمقدار ٣٠٪ ، وبما ان هذا القانون قسم المشاريع الاستثمارية الى اربع فئات باعتماد ساعات العمل وعدد العمال ، ومقدار القوة الحصانية للآلات المستخدمة ، ومقادير رأس المال المستثمر في العملية الانتاجية ، معايير للتمييز بين المشاريع ، فان مقدار الاستفادة من هذا القانون كانت محدودة لانه استثنى من الدعم الورش الصغيرة واذا علمنا ان من بين (٦٥٫٢٤٥) شركة عدت بموجب احصاء ١٩٢٧ صناعية ، كانت فقط ٩٤٫٨٪ منها تستخدم اكثر من خمسة عمال ، وكان هناك فقط (١٥٥) معملا يشتغل في كل منها اكثر من (١٠٠) عامل ، ومن بين (٦٥٫٢٤٥) شركة كانت فقط (٢٫٨٢٢) شركة تستخدم الطاقة الحركية ، عرفنا الى اى مدى كانت الفائدة قليلة من هذا القانون ..

ومع ذلك فقد ظهر تأثير هذا القانون بصورة واضحة على مجمل الحركة الصناعية في البلاد ، فقد ازداد عدد الشركات الصناعية الكبيرة من (٧٤٠) في العام ١٩٢٧ الى (١٢٥٥) في العام ١٩٣٠ ثم الى (١٤٧٣) في العام ١٩٣٢ فضلا عن زيادة

المناديـــر لا تنتج من مواد الاسمنت والسكر والاقمشة القطنية وغيرها بدرجة نسبة الزيادة التي حصلت في عدد الشركات الصناعية . فيرانه لم تظهر بسبب النقص الدائم في التمويل ، ومما زاد في حدة هذا النقص ، عمليات شراء الصناعية والسكك الحديد للتخلص من هيمنة رأس المال الاجنبي ، ولم يلجأ الكماليـــون الى التأميم بسبب انتماء اتهم البرجوازية على حد رأي احد الكتاب فعرض ذلك موارد هم المتواضعة الى تزيف دائم اضيف الى تراكمات المرحلة السابقة التي وقعت على كاهل الحكومة الكمالية ، مثل الدين العام والدين العثماني ، كما تزعم عصمت باشا عمليات شراء وعد السكك الحديد من الشركات الاجنبية ، تأكيدا لهـــذه السياسة التي كانت مجالا للطعن من مثل العناصر الساخطة .

تعرض النمو الصناعي الى الانتكاس مرة اخرى بسبب ظروف الازمة الاقتصاديـــة العالمية ، وجاء تأكيـــد الكماليين على قيادة القطاع العام لعملية التنمية في البـــلاد ضمن وسائلهم لاحتواء ومعالجـــة الازمة الاقتصادية وفشل القطاع الخاص بالاســـراع بعملية التنمية ، واتجاهه نحو الصناعة الاستهلاكية ، فاتخذوا " الاتاتية " تكتيكـــاً مرحلياً للرد على ظروف الازمة و " استجابة دفاعية للكساد والتدهور الاقتصادي علـــى نطاق دولـــي " . فعلى الرغم من دخول " الاتاتيـــة " مبدءاً اساسياً من مبادئ حـــزب الشعب الجمهـــوري ، لم يحاول الكماليون احلال القطـــاع العام بدلا من القطـــاع الخاص ، ولم يعدوا القطاعين متعارضين وانما جاء احدهم ليكمل الاخر اذ ان " الدولـــة والفرد ليس احدهم ضد الاخر وانما احدهم يكمـــل الاخر " على حد قـــول مصطفـــى كمال ، وبالنتيجـــة فان الاقتصاد الكمالي هو نوع من الاقتصاد المختلط .

ان فشـــل القطاع الصناعي الخاص بتأثير الازمة ، ادى الى تدني وتأثـــر الانتـــاج الصناعي قياسا بسنوات ١٩٢٧ ــ ١٩٢٩ في المرحلة التي اعقبت تشـــريع قانون تشجيع الصنـــاعة ، وذلك بسبب تدني الاسعار بصورة كبيـــرة ، والحماية التي فرضتها الحكومـــة التركية على استيراد المواد والبضـــائع من الخارج خشية تسرب العملات الصعبة ، الامر الذي ادى الى ضمـــور الصناعة التي تعتمد على المواد الاولية ذات المنشأ الخارجي ، وقد شمل هذا الضمور قطاعات انتاجية واسعة كالنســـيج والتعدين وكان الركود فـــي التعدين محسوسا اكثر وذلك لارتبـــاط المعادن بالاسواق الخارجية فضـــلا عـــن الصناعات الغذائيـــة .

كان طموح الاتراك كبيراً بالحصـــول على مساعدة الاتحاد السوفياتي الذي لـــم يتأثر بالازمة الاقتصـــادية العالمية لدعم سياستهم الاتاتيـــة الجديدة . لذلك زار عصمـــت

لاقامة مجمع صناعي للنسيج في قيصري تحت رعاية الاتحاد السوفياتي ، كما حضرت اول هيئة للتخطيط برئاسة " البروفيسور اورلوف " مدير مؤسسة بناء المصانع التابعة للدولة السوفييتية في آب ١٩٣٢ ، كذلك شارك الاتحاد السوفياتي وبلغاريا في معرض صناعي زراعي اقامه الاتراك ضمن تدابيرهم للخروج من الازمة في العام ١٩٣١ .

دفعت ظروف الازمة القاهرة تركيا الى الاقتراض من دول اخرى فمثلا حصلت في العام ١٩٣٠ على قرض منحتها اياه شركة " ايفان ـ كروجر " الامريكية ـ السويدية بمقدار (١٠) ملايين دولار بفائدة قدرها ٦,٥٪ لمدة (٢٥) سنة مقابل منح الشركة امتياز احتكار صناعة وبيع الشخاط ، وبذلك حقق الاتراك ببوءة المورد كمن في موتمر لوزان عندما خاطبهم " آجلاً او عاجلاً ستعودون لطرق بابنا وطلب المساعدة " . وفضلا عن ذلك حصلت تركيا على قرض آخر قدمته ايطاليا بمبلغ (٣٠٠) مليون ليرة ايطالية لمعادلة الميزانية العامة ولصالح الدائنين الايطاليين في مجلس ادارة الدين العثماني ولصالح المشاريع العمومية .

وكانت احوال العمال سيئة في تركيا فعلى الرغم من ان موتمر ازمير خص الطبقة العاملة بفقرات مطولة ، اذ قدم وعوداً نصت على اصلاح احوال هذه الطبقة الناشئة ، والسماح للعمال بتكوين نقاباتهم وتحسين ظروف معيشتهم ، الا انهم تعرضوا بشكل سافر الى عنت الطبقة البرجوازية واستغلال اصحاب رؤوس الاموال الاجانب والوطنيين على حد سواء ، فقد زادت احوالهم المعيشية سوءا وتدني وكانوا محرومين من ابسط حقوقهم الا وهو حق الاضراب رغم اعتراف موتمر ازمير بذلك صراحة .

اما عن التجارة فقد اتسمت المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٢٣ ـ ١٩٢٩ بميزان تجاري سلبي ، فكانت واردات البلاد اكثر من صادراتها ، واستمرت عمليات استنزاف العملة التركية نتيجة للقيود التي وضعتها معاهدة لوزان على الحكومة التركية ، واستمر العمل بنظام التعريفة الكمركية للعام ١٩١٦ .

انتهت القيود تلك في ١٩٢٩ ، ولذلك اصدرت الحكومة التركية تشريعات جديدة بشأن ضرائب كمركية جديدة باهضة على السلع المستوردة ، لضمان اهدافها

الاقتصادية ، وقد جاءت هذه التشريعات متزامنة مع الازمة الاقتصادية العالمية ، فأخضعت الحكومة التركية تجارتها الخارجية لمبدأ التعامل بالمثل ، بمنح الدول المتاجرة معها ذات التسهيلات التي تمنحها لبضائعها المصدرة . وقد سجلت تركيا بذلك تحسنا ملحوظا في تجارتها الخارجية بعد العام ١٩٢٩ اذ سيطرت على تدفق البضائع والمواد المستوردة من الخارج ، واصبح بامكانها ان تسمح فقط باستيراد المواد والسلع الانتاجية ، واستبعاد السلع الاستهلاكية غير الضرورية الامر الذى ادى الى رجحان الميزان التجارى لصالح الاتراك في حدود العام ١٩٣٠ ، فاصبحت صادرات البلاد تفوق وارداتها ، وقد جاء ذلك متوافقا تماما مع قانون تشجيع الصناعة الصادر في العام ١٩٢٧ . ولكن ينبغي ان نشير الى ان الميزان التجارى الايجابي لم يكن بسبب ارتفاع كميات المواد المصدرة ، وانما جاء نتيجة تقليص كميات المواد المستوردة ، ذلك التقليص الذى زادت حدته ، بسبب تراجع الصادرات في نفس المدة .

تحملت الطبقات الكادحة والمعدمة سياسة الدولة التجارية هذه حيث جاء تقليص الواردات على حساب حاجيات الناس الضرورية وعلى حساب ما تحتاجه البلاد من سلع انتاجية ومواد اوليه . وقد جاءت سياسة التعامل بالمثل التي اتبعها الاتراك ابان الازمة وسياسة ترشيد الاستهلاك والابتعاد عن الاستيراد ، تأكيدا لهذه السياسة ، ولذلك اسس الكماليون " جمعية الاقتصاد القومي والتصرف Mille Iktisat ve Tasarruf Cemiyati " في العام ١٩٢٩ للتأكيد على تقليل الاستيراد الذى يؤدى الى ميزان تجارى ايجابي في صالح البلد وتشجيع الادخار لتكوين رأس مال قومي يؤدى بدوره الى توقف هبوط سعر العملة التركية .

لقد تعرضت تركيا بسبب حروبها شبه المستمرة منذ ايام الدولة العثمانية مرورا بالحرب العالمية الاولى الى استنزاف قيمة عملتها ، وجاءت معاهدة لوزان لتزيد الطين بلة ولتحرم البلاد من مورد هام ، بفرضها العمل بنظام التعريفة الكمركية للعام ١٩١٦ آنف الذكر ، وحرمان خزينة الدولة من رافد هام من روافدها ، الامر الذى اسهم في هروب العملة الذهبية العثمانية الى خارج البلاد ، مما دفع الحكومة للتعامل بعملة ورقية بكمرتية ليس لها ادنى قيمة والاعتماد على نفوذها السياسي بفرض قيمة لها .

حاول الكماليون بعد العام ١٩٢٢ وقف التدهور الذي تعرض له سعر الليرة التركية بتأكيد هم على التعويل بالاقتصاد الوطني والعمل على نموه ، وترسيخ سلطة الدولة السياسية بما رافق ذلك من تطورات سبق ذكرها وعدم اصدار عملة جديدة (٣) ، وبما ولدهم تثبيت سعر صرف عملتهم من خلال شراء كميات من الذهب من الخارج ، على اساس الجنيه الانكليزي . ولكن على الرغم من ذلك استمر التدهور في اسعار تبادل الليرة حتى وصل الى (١٫٠٠٧) ليرة لكل جنيه انكليزي في العام ١٩٢٩ مقابل (٢٧٤) ليرة لكل جنيه في العام ١٩١٩ للاسباب آنفة الذكر .

في العام ١٩٣٠ انشأت الحكومة مصرف الدولة للسيطرة على قيمة العملة وحركتها واصبح هذا المصرف هو الجهة الرسمية لاصدار العملة وتثبيت سعرها فوضعت ضوابط صارمة لذلك فقد منعت تداولها في اسواق التحويل الخارجي . اما اهم ايرادات الميزانية العامة فهي الضرائب واحتكارات الدولة وواردات ادارة البرق والبريد وفي بعض الاحيان القروض التي ترصد لصالح الميزان التجاري او القروض الداخلية التي ترصد لصالح الميزانية ، اما نفقات الميزانية فهي الرواتب ونفقات وزارة الدفاع وبعض المشاريع الاخرى .

... الاجراءات الحكومية في مجال السياسة الداخلية ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ :

حركة التجريب

كان مبدأ " الخصوصة خطوة " احدى سمات نظرية العمل الاتاتوركية ، كما ان من سمات هذه النظرية ، ان التجربة والتطبيق يسبقان اقرار المبادئ بصورة رسمية وقد اتخذ الكماليون مبادئهم منذ حرب الاستقلال في العام ١٩١٩ وكشفوا عنها بالتدريج بناء على مقتضيات الحاجة ، ولكن هذه المبادئ لم تدخل في اصل الدستور الا في العام ١٩٣٧ بعد ان اكتمل تطبيقها على مختلف نواحي الحياة كذلك كان تطبيق مبدأ من المبادئ بحد ذاته يجري في بعض الاحيان بالتدريج فمثلا ان العلمنة لم يعلن عنها مرة واحدة بل اتبع اسلوب التدرج البطيء لشدة حساسية هذا الموضوع وعلاقته بهذه الدرجة او تلك بالمعتقدات الشخصية للفرد التركي ، ولذلك فقد رفع الكماليون شعار الانتماء الديني في بداية حركتهم ولم يكشفوا عن علمانيتهم الا بعد انتصارهم على اليونان .

طرح الكماليون فكرة القومية لغرض استخدامها عاملا من عوامل الشد داخل جسم الامة التركية وعاملا بديلا الى حد ما عن فكرة الاخوة العثمانية التي اتخذت من العامل الديني اداة ربط اساسية بين القوميات العثمانية . وقد انساق المنظرون الاتراك وراء تفسيرات غربية لهذا العامل متخذين من الدراسة التاريخية وسيلة لذلك ، ففي العام ١٩٣١ تأسست جمعية التاريخ التركي ، وفي العام ١٩٣٢ تأسست جمعية اللغة التركية . وقد عملت هاتان الجمعيتان بهمة ونشاط عاليين من اجل مبدئي القومية والعلمانية ، فقدمت جمعية التاريخ التركي تفسيرات غربية لحركة التاريخ لخدمة فكرة القومية التركية ومحاولة اخراجها من حيز القومية ضعيفة التأثير في المجال فقد ادعت هذه الجمعية في دراستها بان الاقوام التي سكنت العالم القديم لابد وان تكون تركية الاصل مثل اقوام السومريين والفراعنة والحيثيين والكلدانيين والاشوريين بل وحتى الاقوام التي استوطنت اوربا الغربية ، زاعمة ان الجفاف دفع الاتراك من اواسط آسيا الى جهات اوربا واسيا فنقلوا معهم الحضارة وهجروا منها الى امريكا الشمالية واستراليا والصين واليابان وروسيا وغيرها من الدول ، لقد ذهبت هذه الدراسات الى مزاعم اغرب من ذلك ، اذ تعرضت لمسلمات تاريخية ثابتة في اذهان العامة حين اكدت ان آدم ونوح وابراهيم الخليل وعدنان بن اسماعيل اتراكا وغير ذلك من المزاعم .

خروجا على المنطوق القومي ذلك [illegible] حضارة [illegible] بـ حضارة الاقوام التركية التي هاجرت الى اوربا الغربية . ومع ذلك حاول كماليون الحد من التطرف الطوراني الذي يدعوا الى انشاء كيان يجمع الشعور الطورانية آخذين بنظر الاعتبار تجربة العثمانيين عند ما اسسوا دولة واسعة من انتماءات مختلفة قائمة على مزيج من الافكار الدينية والسياقات الاقطاعية ، كأساس ايديولوجي لدولتهم الواسعة بل اكتفوا باتخاذ هذا التفكير القومي الخيالي والمتطرف في آن واحد لاشباع شعور بالافضلية للقومية التركية ازاء فكرة المساواة بين العناصر في الامبراطورية العثمانية ولهذا بالذات دعا اتاتورك الى الرجوع الى ما قبل التاريخ العثماني بل والى ما قبل الاسلام والدعوة لكل ما هو بدائي في التاريخ التركي . هذا من جانب ومن جانب آخر حاول الكماليون عن هذا الطريق تقديم حلول لمشاكل فكرية مستعصية مثل مشكلة زيادة الالفاظ الاجنبية في اللغة التركية بحيث ان اللغة التركية هي الا مزيج من الالفاظ العربية والفارسية ، ولهذا فقد دعوا للعودة للبيئة الاناضولية لاختيار الكلمات الريفية الدارجة وسط الاناضول حيث عدوها اللغة الاصلية وتشكلت لجنة تطهير الالفاظ ، فادخلت في العام ١٩٣٥ (٥٠٠٠) كلمة اخرى الى اللغة التركية فضلاً عما ادخل في السنوات التي سبقت ذلك . ووضعوا قواميس موسعة لشرح لغتهم الجديدة ، فكانوا مضطرين لشرح فقرات قصيرة تكتب باللغة الجديدة ، ان يقدموا شروحاً طويلة وهوامش واسعة ولم يستطع اصحاب الصحف التوسع في استخدام المفردات الجديدة ، لان ذلك يؤشر على حجم مبيعات الصحف ، ومع ذلك لم يتمكن الكماليون من الغاء جميع الكلمات العربية والفارسية من لغتهم بسبب عدم وجود ما يقابلها في لهجة الاناضول . لذلك استخدموا المفردات الاجنبية الاخرى مثل المفردات الانكليزية والفرنسية . ولم يلبثوا ان شعروا بعدم جدوى عملهم هذا . وازاء فشلهم في استئصال جميع الكلمات الاجنبية التي دخلت الى لغتهم خطر ببالهم ان يدعوا ان اللغة التركية هي اصل جميع لغات العالم وان اللغات الاجنبية هي التي اخذت من اللغة التركية ، ولذلك فان الاتراك عندما يستخدمون المفردات الاجنبية فانهم يعودون الى استخدام لغتهم الاصلية ، وهذا هو فحوى ما عرف بنظرية " لغة الشمس " التي نادوا بها .

اقرت هذه النظرية في المؤتمر اللغوي الثالث الذي عقد في قصر " دولمة باغجا " في اسطنبول في ٢٢ آب ١٩٣٦ والذي حضره مصطفى كمال فضلاً عن مجموعة من الشخصيات ذات المستوى السياسي الرفيع ، كما حضرته مجموعة من الباحثين الاتراك والاجانب . لقد استحوذت نظرية " لغة الشمس " والدعوة لها على جزء من خطاب اتاتورك في افتتاح جلسة السنة الثانية للدورة الخامسة للمجلس الوطني الكبير في العام ١٩٣٦ .

وهذا كان الدعوة لتغيير الكثير من الكلمات العربية غير العثمانية تجسيدا لمبدأ العلمانية وتحول في طياتها الاتجاه نحو الغرب ، وهي خطوة لاستبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية فلم تمر الا فترة زمنية قصيرة حتى لم يعد بامكان التركي قراءة نصوص كتبت بلغة تركية عثمانية بالاحرف العربية وبذلك انقطع تماما تراث الاتراك الديني من الوصول الى الجيل اللاحق .

تعددت حركة التتريك اللغة التركية الى اسماء والقاب الاتراك ، فقد وضعت الحكومة التركية مشروع قانون الكنى والالقاب منذ العام ١٩٢٨ واقره المجلس الوطني الكبير في ٢٨ حزيران ١٩٣٤ . ويحتم هذا القانون الذى تقرر ان ينفذ ابتداء من كانون الثاني ١٩٣٥ على كل تركي ان يتخذ لنفسه لقباً عائلياً لا ينازعه فيه احد في مدة اقصاها ، ٢ تموز ١٩٣٦ ، على ان يتفق هذا اللقب مع شرف التاريخ التركي ولا يجوز تغييره الا بموافقة المحاكم ، كما حتم القانون الغاء الاسماء والكلمات او الاحرف التي تضاف الى الاسماء وتدل دلالة واضحة على الاصل غير التركي والاستعاضة عنها بكلمة « اوغلو » وتبديل الاسم او تحويره ليدل على الاصل التركي ، كما الغى القانون الالقاب وكلمات التفخيم والمجاملة غير العسكرية التي تدخل على الاسماء مثل بك وافندى وباشا وجلبي وخانم وبيكم وهلم جرا ، والاستعاضة عنها بكلمة باى وتعني السيد للرجال وبايان وتعني السيدة للنساء .

جاء قانون الالقاب متوافقا مع المبدأ القومي وذلك بتعزيز شعور الانتماء لدى الاتراك من خلال تتريك اسمائهم ، وتكريس العلمانية والاتجاه نحو الغرب لان فكرة الالقاب واسماء العائلة لم تكن شائعة عند المسلمين ، بل ان اغلب اسمائهم كان يحمل طابعا عربيا له علاقة بصورة او باخرى بمعاني دينية مثل محمد وعلي ومصطفى ... الخ كما ان الغاء الفاظ التفخيم السابقة يحمل في طياته شيئاً من المساواة وبالتالي هو تطبيق لمبدأ الشعبية . طبق مصطفى كمال القانون على نفسه فحذف من اسمه اسم مصطفى فبقي فقط كمال الذى طور الى اسم كامال ليكون مقاربا الى اللفظ التركي ، واختار المجلس الوطني الكبير لقب « اتاتورك » ومعناه ابو الاتراك ، في قانون خاص صدر في ١٧ كانون الاول ١٩٣٤ ، واسبغه عليه ، فيما اعطى مصطفى كمال اصدقاءه المقربين القاباً مثل اينونو لعصمت باشا وبايار لمحمود جلال وهكذا بالنسبة لسائر السياسيين الاتراك .

وليا ـة رلعلمانيه

واصلت الحكومة تشريع القوانين ذات الطابع العلماني ومن هذه القوانين ، قانون قيافة رجال الدين الذى صدر في ٣ كانون الاول ١٩٣٤ والذى حرم ارتداء الازياء المميزة لرجال الاديان خارج اماكن العبادة . وحددت الحكومة المدى الاقصى لتطبيق هذا القانون بالاول من تموز ١٩٣٥ . واستثنت من احكام هذا القانون المراتب الدينية التالية : الرئيس الاعلى للشؤون الدينية الاسلامية ، مفتي الديار

مازن مصطفى كمال استقالته ، موافقته على تأسيس حزب منافس لا ظهار
رغبته الديمقراطية فأبدى قبوله لذلك قائلاً : " اننا بحزبنا الوحيد الممثل بالمجلس
الوطني نعطي للاخرين انطباعاً عن دكتاتورية الحكم في حين اننا نسعى لكي نعطي
انطباعاً للغرب باننا نؤسس نظاماً ديمقراطياً ولذلك يجب ان يكون ثمة حزبان
سياسيان في المجلس لكي يقوم الحزب الثاني بعملية المعارضة ومراقبة الحكومة في
اعمالها ولذلك فاني اؤيد قيام الحزب الجديد " .

اثار التموالسريع لحزب الترقي الجمهوري استقطابه لعدد من العناصر
المناهضة وبين حزب الشعب ولا سيما ان الاول استطاع كسب تأييد عدد من
الصحف البارزة في البلاد مثل " وطن " و " توحيد افكار " و " الاستقلال " حيث
لم تكن للحزب صحيفة ناطقة باسمه . وقد شنت هذه الصحف حملة صحفية
عنيفة ضد الحكومة عصمت باشا ، رئيس الوزراء فظهر رد فعل مصطفى كمال السريع
ازاء هذه التطورات ، الذي اتسم بشيء من التراجع حيث رضخ لمطالب المعارضة
فعزل عصمت باشا عن رئاسة الوزراء في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٤ وعين علي فتحي
(اوقيار) مكانه رغما لكونه اكثر ميوعة من سلفه ، وتمشيا مع الوضع الجديد
الذي خلقه ظهور حزب الترقي الجمهوري .

عد اقطاب حزب الترقي الجمهوري ازاحة عصمت باشا عن رئاسة الوزراء دلالة
واضحة على ضعف النظام القائم وانتصاراً كبيراً لمبادئ حزبهم لذا شددوا من هجمتهم
على الحكومة ورد الحزب الحاكم على ذلك . واستغلت الانتخابات الجزئية للمجلس
الوطني الكبير من قبل الحزبين للتشهير ببعضهما ، حيث اتهم حزب الشعب بتزوير
الانتخابات ، واسهمت الصحافة في استمرار المعركة الكلامية ، فقامت الصحف المؤيدة
لكل من الحزبين في تعميق التناحر بينهما واستمر ذلك حتى قيام الحركة الكردية
المسلحة في شباط ١٩٢٥ ، التي اعطت الحكومة مبرراً كافياً لاسكات المعارضة .

الحركة الكردية المسلحة ١٩٢٥ :

لم تكن الحركة الكردية المسلحة في جنوب شرق الاناضول وليدة ظروف آنية
بل امتدت جذورها الى ابعد من الفترة الزمنية التي انطلقت فيها . حيث تظافرت
عدة عوامل على انطلاقتها في هذا الوقت ، كان العامل القومي من ابرزها حيث
ادى تفكر الكماليين للشعب الكردي عند انتشار حركتهم وانباعهم سياسة عرقية قمعية
النظر بتطبيق سياسة التتريك واعلان اللغة التركية اللغة الوحيدة في البلاد في العام
١٩٢٤ وجعلها اجبارية في التخاطب في المرافق العامة كالمدارس والجيش والدوائر
الرسمية الاخرى ، والى ايقاظ الشعور القومي لدى الاكراد .

كان تأثير العوامل الاقتصادية لا يقل اهمية من العامل القومي في تذمر واستياء الاكراد فقد تضررت الطبقة الاقطاعية كثيرا من الاجراءات الحكومية الرامية الى فرض سيطرتها على هذه المنطقة التي لم تخضع من قبل للسلطة المركزية ، كما تضررت البرجوازية الكردية من جراء ارتباط المنطقة بالسوق التركي .

واخذت العوامل السابقة بعدا دينيا واضحا ، حيث كان العامل الديني وسيلة لكسب تأييد العامة من الاكراد من ذوي العاطفة الدينية الصادقة والقوية الذين لم يألفوا الاجراءات الكمالية مثل الغاء الخلافة وما يتعلق بها "فقد وضح لكل ذي عينين أن الجمعيات الكردية دبرت الدعوة تحت ستار الدين لتصل الى غايتها الوحيدة وهي انشاء كردستان مستقل في ولاياتنا الشرقية" .

وهكذا فلا غرابة والحال هذه ان يقود هذه الحركة الشيخ سعيد النقشبندي زعيم طريقة الدرويش النقشبندية .

اندلعت الحركة في شباط ١٩٢٥ في منطقة بيران مقر اقامة الشيخ سعيد النقشبندي فاحرجت موقف الحكومة كثيرا ، لذا اتخذت اجراءات سريعة للقضاء عليها مثل دعوة مواليد جديدة ، ونقل وحدات عسكرية كبيرة لمحاصرة المنطقة ، ودعوة كبار الضباط ممن يعملون في المجلس الوطني للالتحاق بالجيش ، لقيادة وحداتهم . وفي ٣ آذار ١٩٢٥ اقصي فتحي (اوقيار) عن رئاسة الوزارة ، وعين عصمت باشا بدلا منه . فأسوع هذا في اصدار قانون "اقرار السكون Takrir Sukun" وهو بمثابة اعلان الاحكام العرفية في اليوم التالي ، وجرى التأكيد على محاكم الاستقلال في المناطق الشرقية واستخدام سكة حديد بغداد برلين لنقل القوات العسكرية لمحاصرة الاجزاء الجنوبية الشرقية .

مكنت الاجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية السلطة من القضاء على الحركة الكردية حيث وقع الشيخ سعيد ومجموعة من اتباعه في الاسر ونفذ حكم الاعدام بـ (٤٦) منهم بين ٢٧ ايار و ٢٩ حزيران من سنة ١٩٢٥ ، وحكم بالاعدام ايضا على عدد كبير من المدنيين .

... الحركة الكردية في تحقيق اهدافها رغم الاندفاع الثوري الذي تميزت به ويعزى ذلك الى اسباب منها ، التباين الكبير بين قوة الحكومة التركية وبين قوة الحركة من حيث عدد الجند وتدريبهم واسلحتهم ، فضلا عن فشل قيادة الشيخ سعيد النقشبندي في استقطاب كل العناصر المعارضة لحكم مصطفى كمال ، ذلك ان الطريقة النقشبندية لم تحظ بالقبول من جميع الناس كما ان الشعارات الدينية التي رفعها الشيخ سعيد وعدم اتخاذه استقلال كردستان هدفا رئيسيا ، اضفى على الحركة طابعا رجعيا .

استغلت حكومة عصمت باشا الحركة الكردية لتصفية الحساب مع المعارضة فقد نص قانون " اقرار السكون " على الغاء ومنع جميع فعاليات الاحزاب والجمعيات التي تخل بامن الدولة او نظامها الاجتماعي ، وقد اتخذ هذا القانون وسيلة لضرب مجموعة من الصحف الموالية لحزب الترقي مثل صحيفة " ركلي غزته " و " طنين " وتقديم اصحابها الى المحاكمة ، كما اغلقت صحف اخرى) . فضلا عن الغاء دور النقابات وشنت حملة اعتقالات بحق جميع القوى المعارضة للحكم . ثم تحولت السلطة بعد ذلك نحو حزب الترقي الجمهوري فصدر قرار بالغائه من مجلس الوزراء في ٧ حزيران ١٩٢٥ ، وهوجمت مقراته في اسطنبول بعد ان اتهم بمساندة الحركة الكردية علما بانه لم يكن هناك دليل واضح على علاقة الحزب بالحركة الكردية . وفضل العديد من كادر الحزب الانخراط في صفوف حزب الشعب الجمهوري للتخلص من الملاحقة ' . وبعد هذا التاريخ بعام وجه مصطفى كمال صفعة عنيفة اخرى الى انصار حزب الترقي الجمهوري عندما اعلن عن اكتشاف مؤامرة على حياته اتهمت فيها مجموعة من كادر الحزب المتقدم فضلا عن عدد من العناصر المناوئة الاخرى .

لم يهتم مصطفى كمال كثيرا بالحصول على ادلة قاطعة لادانة هؤلاء ، ومع ذلك فقد حكم بالاعدام على ستة من مجموع نواب حزب الترقي التسعة والعشرين مع مجموعة اخرى من المعارضين .

وهكذا انفرد حزب الشعب الجمهوري بالسلطة ، ودخلت تركيا في العام ١٩٢٥ مرحلة حكم الحزب الواحد التي ظلت قائمة فيها حتى العام ١٩٤٥ ، باستثناء فترة قصيرة في العام ١٩٣٠ وهي الفترة التي عمل فيها الحزب الحر الجمهوري الى جانب حزب الشعب . وقد ادى الكبت السياسي الى لجوء الفئات السياسية المختلفة ، يمينية كانت ام يسارية الى العمل السري تحت واجهات علنية مختلفة ، مثل الثورات الكمالية تارة والتقدمية والماركسية تارة اخرى .

اتاح امكانات المناورة فرصة ملائمة لتطبيق الاجراءات العلمانية الاخرى فقد شن مصطفى كمال حملته على الدراويش والتكايا وزوار الضرائح فأصدر اوامره باغلاقها ، ثم امر بمنع الطرق الصوفية وفاتحي البخت والمشعوذين والسحرة . كما سن في ايلول ١٩٢٥ قانونا لتوحيد هندام رجال الدولة ، الفس بموجبه الطربوش الذي عده الكماليون رمزا للماضي العثماني الاسلامي ، واحد رموز الفرقة بين رعايا الدولة التركية . وطرح مصطفى كمال القبعة بديلا عن الطربوش ، وظهر محتقرا قبعة من القش في العديد من المناطق التركية في صيف ١٩٢٥ ، وفي تشرين الثاني ١٩٢٥ غدا لبس الطربوش جريمة يعاقب عليها القانون . وبذلك اعطى مصطفى كمال نموذجا قسريا في تطبيقه هذه الممارسات الجديدة والقاسية في آن واحد في بيئة الاناضول المشبعة بالتاريخية الاسلامية . وعلى الرغم من شكلية هذه الافكار الا انها واجهت موجة من الاستياء في الاوساط الشعبية والريفية فبقي الحماس الديني قويا ومتقدا في الخفاء .

عالجت الحكومة التركية موجة السخط والاستياء بشيء من الشدة وضعت في تطبيق سياستها العلمانية ، واعلن مصطفى كمال ثورته على كل العوامل التي تحول دون التغيير ، وعبر عن ذلك بقوله ان "على تركيا اذا ارادت ان تصبح متطورة ان تقوم بنبذ الماضي وان تقوم بتقليد اوربا في حضارتها" . ومن اجل ذلك واصل العمل على تحجيم الدور الديني في المجتمع ، فاصدر في ١٧ ايلول ١٩٢٥ قانونا ينص على تقليص اعداد رجال الدين

اتسمت الاجراءات الكمالية بالسطحية وقصور التأثير في العقلية التركية على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظيت به من قبل الحكومة بوسائلها القسرية البعيدة عن الاقناع التي مورست في تطبيقها . ولكن الاجراءات الاكثر اهمية وتأثيرا في المجتمع التركي هي ادخال القوانين الاوربية لتحل محل القوانين الاسلامية ، وقد عقد في ٤ نيسان ١٩٢٤ اجتماعا موسعا لهذا الغرض ، ضم مجموعة من المسؤولين عن القوانين لمناقشة مسألة اصدار قوانين جديدة للجمهورية ، واقر المؤتمر بتأثير مصطفى كمال ادخال القوانين الاوربية ، فعكفت مجموعة من اللجان على ترجمة القانون المدني السويسري والقانون الجنائي الايطالي وقوانين التجارة الالمانية .

كان نتيجة ذلك ان ادخلت مفاهيم جديدة في مجالات الحياة المختلفة ولا سيما في مجال الاحوال الشخصية ، مثل حرية المرأة ومساواتها بالرجل في امور الزواج والطلاق والتركات والاكتفاء بزوجة واحدة ، والسماح بالزواج بغض النظر عن الاختلاف في العقائد الدينية ، وحق الفرد باعتناق ما يرغب من العقائد الدينية والفكرية ... الخ ، الامر الذي اسهم في التأثير بعمق في العلاقات الاجتماعية لا سيما في مجتمع المدينة ، اذ ادت الى ارتفاع نسبة الطلاق عن ذي قبل ، اما في